



شرحُ البداية

في: علمِ الدُّرَايةِ

تأليف

الفقيه المحدث الشهيد الثاني

زينُ الدِّينِ بنُ عليّ بنِ أحمدَ العامليّ

٩١١ هـ - ٩٦٥ هـ

إخراج

وتعليق وتحقيق

عبدالحسين محمد علي بقال

البَابُ الثَّانِي

شرحُ البِدايةِ
في: عِلْمِ الدُّرَايةِ

تأليف : الفقيه المحدث الشهيد الثاني
تحقيق : عبد الحسين محمد علي بقال

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة المحققة الأولى

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م

المراسلات بواسطة :

مكتبة جهل سُنُون العامّة

المسجد الجامع - طهران

ایران - قم المقدّسة

مطبعة نبي الشهداء

الكمية المطبوعة : ٢٠٠٠ نسخة

سعر النسخة : ١٥ تومان للمفرد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الباب

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وآله وصحبه المنتجبين أجمعين .

وبعد ؛ ...

فله المِنَّة تعالى؛ أنَّ البابَ الأوَّلَ من الكتاب، قد خرجَ من حيزِ الطبع إلى عالم القراءة والدرس والتدريس، باقبالٍ عليه كما كان متوقَّعاً له .
ولهُ المِنَّةُ جلُّ وعلا ؛ أن نالَ الكتابُ من التداولِ درجةً ، ضاعفت عيونَ الرعاية على الرعاية؛ فقامت هناك ملاحظات، ماكانت لتكون أثيرةً؛ لولا أن يبرزَ الكتابُ، على هذا المستوى؛ من: التحقيق، والإخراج، والتخريج .
وحيثُ أنَّ الكمالَ لله وحده .

وحيثُ أنَّ المُضَيَّ في طلب الحقيقة ، يتطلَّبُ حلقاتٍ متواصلةٍ من الاستدراكات؛ تلك التي تعمل جهودُ النقد، على نُضجها وديمومة شُعلتها؛ وإنَّا لنتنظرُ المزيد ...

لِذَا؛ فَإِنِّي أُورِدُ هُنَا: ثَبَاتًا بِجُمْلَةِ الْإِيرَادَاتِ وَالْمُسْتَجِدَّاتِ، الَّتِي أَعَقَبَتْ نَشْرَ
الْبَابِ الْأَوَّلِ؛ كَيْ نَسْتَفِيدَ مِنْهَا، فِي تَتَمَّةِ الْأَبْوَابِ الْمُتَبَقِّيَّةِ، مَعَ مَا يَجْدُ مِنْ
أُمُورٍ مُسْتَقْبَلَةٍ؛ يُؤَمِّلُ مِنْ الْجَمِيعِ، أَنْ تُسَاهِمَ فِي خِدْمَةِ الْحَقِيقَةِ؛ فِي أَنْ تُنِيرَ
مِنْ خِلَالِ رِعَايَتِنَا، سُبُلَ دِرَايَةِ الْحَدِيثِ؛ وَتُسَهِّلَ مَهْمَةَ الْبَحْثِ لِلدَّارِسِينَ
وَالْمُدَرِّسِينَ.

أَجَلْ، أُورِدُهَا عَلَى الْوَجْهِ التَّالِيِ:

١. مَخْطُوطَةُ رَضَوِيَّةٍ

وَهِيَ النُّسخَةُ: الْمَحْفُوظَةُ، فِي مَكْتَبَةِ الْأَمَامِ الرِّضَا عليه السلام - كِتَابْخَانَةِ آسْتَانَةِ
قُدْسٍ -؛ كَمَا جَاءَ فِي فَهْرَسْتِهَا: مُجَلَّدٌ ٦ ص ٦١٢؛ ...
غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ النُّسخَةَ - مَعَ الْأَسْفِ -، قَدْ لَعِبَتْ بِهَا عَوَادِي الزَّمَانِ؛ فَهِيَ
قَدْ فَقِدَتْ مِنْهَا: صَفَحَاتٌ لَيْسَتْ بِالْقَلِيلَةِ، فِي أَمَا كُنَّ مُخْتَلِفَةً مِنْهَا.
إِلَّا أَنَّ مِمَّا يَهْوِي الْخَطْبُ؛ أَنَّ هَذِهِ الرِّضَوِيَّةَ، قَدْ أُكْمِلَتْ مِنْ قَبْلِ نُسَاخِ؛
هَمَّ غَالِبًا فَيَمَا يَبْدُو: كَانُوا دَقِيقِينَ فِي كِتَابَتِهِمْ، عَارِفِينَ بِقِيَمَةِ دِرَايَتِهِمْ، آتِينَ عَلَى
مَا يُلْزَمُ مِنْ تَصْحِيحٍ فِي قِرَاءَتِهِمْ.

نَعَمْ، هَذِهِ النُّسخَةُ تَقَعُ فِي: ٥٨ وَرَقَةً - ١١٦ صَفْحَةً -؛ بِضَمْنِهَا: وَرَقَةٌ
الْمَكْتَبَةِ الْمَعْرُوفَةُ لَهَا؛ غَيْرَ أَنَّ الْوَرَقَةَ الْمَصُورَةَ، الَّتِي تَحْمِلُ الرَّقْمَ ٨ مُكَرَّرَةً؛
وَبِذَلِكَ صَارَتْ الْأَرْقَامُ بَعْدَهَا، بِفَرْقٍ وَاحِدٍ زِيَادَةً لِكُلِّ رَقْمٍ، حَتَّى الْآخِيرِ.
أَمَّا الْأَسْطُرُ فِي تِلْكَ الصَّفَحَاتِ؛ فَهِيَ تَتَرَاوَحُ: بَيْنَ ١٩، كَالَّتِي عَلَيْهَا
الْوَرَقَةُ ٢ إِلَى ٩؛ وَبَيْنَ ٢١، كَالَّتِي عَلَيْهَا الْوَرَقَةُ ١٠ إِلَى ١٢؛ وَبَيْنَ ٢٣، كَالَّتِي
عَلَيْهَا الْوَرَقَةُ ١١ إِلَى ١٣، ...

وأما المَقَاسُ فهو غالباً؛ للاسطر المكتوبة : بين ١٢,٥ سم طولاً، و٧ سم عرضاً، وللصفحة كاملة مع بياضها: بين ١٩ سم طولاً، و١٣ سم عرضاً .

ثُمَّ هي بعد: مكتوبة بخط واضح مقروء، أشبه ما يكون بخط النسخ، ومُعَلِّمة العناوين: بالخط الأحمر، وبخطوط أفقية سوداء، أسفل كلمات «البداية»؛ تمييزاً لها عن الجمل والمفردات التي هي شرح لها .

ناهيك عن كونها: مُزدانة بكثير من البلاغات؛ بنص: «بلغ قراءة وفقه الله تعالى»؛ وكونها: مُهمَّشة بالتصحيفات، التي لا تكاد تخلو منها صفحة، إن لم تتكرر في أكثر الصفحات؛ بيد أنني مع ذلك، لم اعثر فيها على إجازة، أو تنصيب بقراءة على شخص مُعيَّن؛ اللهم، إلا عبارة: «للفقيه عبد القادر بن مسعود الحسيني»؛ وبالتالي، فلا تتضح موقعية هذا الرجل من الكتاب، إن كونه قارئاً أو مقروءاً عليه، أو غير ذلك؛ وربما كان هناك إيضاح يكشف المطلوب؛ قد ضاع مع تلكم الصفحات المفقودة، التي دُوِّنت فيما بعد من لدن نساخ آخرين .

أعود فأقول: هي كذلك، لا تخلو من استعمال بعض الرموز؛ من قبيل: «ح» التي تعني: اختصار «حينئذ»؛ والتي يمكن مشاهدتها في: ورقة ٢٧ لوحة ب سطر ١٩؛ وهي بذلك مسرَّبها مسرَّب النسخة المرعشية: ورقة ٤٥ لوحة ب سطر ١٠ .

أما بخصوص مستوى التعليقات؛ فهي غنيَّة من هذه الجهة؛ علماً، بأن البعض منها، هو مكتوب باللغة الفارسية .

هذا، وقد جاء في آخر الرضويَّة: «فرغ من نسخه لنفسه، العبد الفقير، المذنب الجاني، محمود بن حسين الخطيب الرازي؛ في ١٤ شهر ذي حجة الحرام، سنة ٩٧٣؛ اللهم اغفر لصاحبه ولكاتبه ولقاريه، ولجميع المؤمنين

والمؤمنات ، برحمتك يا أرحم الراحمين» .
وفي أولها كُتِبَتُ صورةٌ وَقْفِيَّةٌ باسم : «أمير الأمراء العظام، علي مردان خان الحسيني، وبتاريخ ١٥ من شعبان المعظم، سنة ١٣٣٦ هـ» .

بقي أن أقول: أنني صرْتُ الى الاستفادة، من هذه النسخة الرضويَّة أيضاً، في تحقيق الأبواب المتبقية من شرح البداية، حيث هي على ما هي عليه، لانتخلو من فائدة، عند المقابلة .

إلا أنَّ النسخة المرعشية، وبناءً على ما ذكرناه لها من مميزات، في بداية الكتاب، فإنَّها ستبقى هي الخطية المعتمدة الأساسية ؛ ذلك أنَّ الرضويَّة ، مع كونها زمنيّاً هي الأقدم؛ بيد أنَّها بلحاظٍ آخر: ناقصةٌ مُلَفَّقَةٌ، ولانتخلو من سقط، فيما أكمل لها من صفحات ، مما سنشير إليه في مكانه .

ب . مستدركاتٌ ومواخذات

وهي كما يلي :

أولاً-

فيما يخصُّ اسم الكتاب ؛ وانه على وجه الدقَّة : «الرعاية في علم الدراية» ؛ كما لوَّح بذلك نفسُ الشهيد^(١)، وصرَّحَ به ولدهُ ولدهُ الشهيد^(٢)؛ ثم، ليس من شكٍّ في أنَّ : صاحبَ البيت أدري بالذي فيه ؛ بيد أنَّي أرجأتُ الرعاية هنا، حتَّى يكملُ الكتاب ، ويُعادُ طبعُه ثانيةً إن شاء الله؛ كي لا يحصل تشويش، بين مانحن فيه وما سبق ؛ ولأنَّه ليسَ هناك من فرقٍ في المضمون ، بين شكلي العنوانين .

(١) يُنظر: شرح البداية في علم الدراية: ص ٤٥

(٢) ينظر: معالم الدين - طبعة ١٣٩١ هـ - : ص ٤٠٨ .

ثانياً -

فيما يخص ما كتبته : « ثم وضع خطوط أفقية حبال الفاظ في الشرح »^(١) ؛ حيث لم أعمل به عند التطبيق ؛ وأقول : المؤاخذة هنا حقة واردة .

بيد أنني ، قد انصرفت عن هذا الالتزام - وإن فاتني أن أليه أو أشير إليه - ؛ وذلك ، لنفس الأسباب التي ذكرتها ، وهي أن : المتن والشرح كلاهما لِمَازَجٍ واحدٍ ، وتلافياً للتشويش الحاصل جرّاء كثرة الخطوط والأقواس ؛ علماً ، بأنني عوّضتُ عن هذه ، بطبع نسخة ثمينية من أصل المتن ، محفوظة صورتها في المجمع العلمي الإسلامي ، تجرّيش - طهران .

ثالثاً -

فيما يخص التعليقة على قول الشهيد : « الأثرُ ما جاء عن الصحابي ، والحديث ما جاء عن النبي ، والخبرُ أعمُّ منهما »^(٢) .
التعليقة القائلة : « يبدو لي - بعد مراجعة المصادر الموثوق بها في هذا العلم - : أن هذه الاحتمالات والأقوال ، إنما حدثت عند المتأخرين ، خصوصاً بعدُ شُبُوع المنطق الأرسطي ، في الأوساط العلمية الدينية ؛ وأما كُتُب المتقدمين ، فهي خالية من هذه الاحتمالات والأقوال ، إن صحَّ التعبير عنها بأنّها أقوال »^(٣) .

(١) يُنظر: شرح البداية في علم الدراية: ب ١ ص ٢٢ سطر ٢٣ - ٢٤ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ص ٥١ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه .

نعم، قد أوردَ على هذه التعليقة : بأنَّ المسألة ليست لها علاقة بشيوع المنطق الأرسطي، وإنما الأمرُ فيها مردُّهُ إلى الاصطلاح ؛ ثم إنه لا مَشاخِة في الاصطلاح كما يقولون؛ ناهيك عن أنَّ التفرقة، قد ذُكرت في كُتب المتقدمين؛ من قبيل: «تدريب الراوي».

علماً، بأنَّ البعضَ من الفضلاء ذكر لي شفاهاً: بأنَّ مثلَ هذه التفرقة، قد وردت في أحاديث لنا، غير أنني لم أعثر بعدُ على مصدرٍ يؤكِّد صدورها .

رابعاً -

أ . فيما يخصَّ شروط السامعين؛ فقد أوردَ عليها: بأنَّه كان الأجدرُ أن تُرقم، فتصير هكذا: [أولاً:] انتفاؤه، [ثانياً:] وأن لا يسبقُ شبهة ...، [ثالثاً:] واستناد المخبرين إلى إحساس .

ب. ثمَّ، أُشكِّلُ هنا أيضاً: بأنَّ الشرط الثالث، هو من شروط السامع، كما تفضَّل الشهيد ؛ وليس من شروط المُخبر ، كما - في الهامش - حرَّره ولدُ الشهيد .

وأقول : يبدو : أنَّ الأمرَ مرجعه إلى الزاوية المنظور منها إلى المسألة ؛ ومبعثه اللَّحَاط الذي أُخِذَ به ؛ وإن كانَ اليُعْتَقَدُ: بأنَّها إلى المُخبر ، هي شرطُ الصِّقِّ وأقرب وأظهر .

ج . كذلك، ينبغي مِّنَ الإشارة: إلى أنَّ الرقمَ الوسطي - ٢ - ، قد سقط أثناء الطباعة سهواً؛ وهو ما يجب أن يوضع ، نتيجةً توزيع النصِّ وإخراجه ، بين السطر ١٢ و ١٣ .

خامساً -

فيما يخص لفظة « واسطة »؛ التي وَرَدَتْ في: ص ١٦٠، سطر ١١ ،
من الباب الأوّل السابق .

وأقول : هي هكذا وردت بتاءٍ مربوطة - مدوّرة - ؛ في النسخة الخطيّة
المعتمدة: ورقة ٣٩، لوحة ٩، سطر ٩؛ بل، كذلك وجدناها هكذا في الرضويّة:
ورقة ٢٤، لوحة ٣، سطر ٣ .

غير أنه فاتنا التنبيه على صحيحها في حينه ؛ حيثُ بعد الرجوع إلى مثل
كتاب الموضوعات ٢٤١/١ ، وتدريب الراوي : ٢٨٨/١ ، ومعجم البلدان :
مادة « واسط »؛ تأكّد أنّ الصحيح فيها بلاتاء ؛ ضِفَ إلى كلّ هذا، فإنّها باسم
«محافظة واسط» ، تُمثّل اليوم إحدى محافظات العراق الوسطى؛ بعد أن كانت
تُعرَف بمحافظة «الكوت» .

سادساً -

فيما يخصّ الأمثلة لموضوع «المُختلف»؛ الوارد في ص ١٢٧ -
١٢٩، من الباب الأول .

فلا بأس أن يُنظرَ : تدريب الراوي : ١ / ١٩٨ ، والإعتبار في النسخ
والمنسوخ من الآثار للمحافظ أبي بكر الحازمي : ص ٨ - ٢٢ ، وشرح العراقي
على مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٤٥ - ٢٥٠ .

سابعاً -

فيما يخصّ سنة وفاة الشهيد الثاني «قدس» ؛ فقد سُئِلت في المجمع
الإسلامي ، نهار الخميس ٩ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ ؟

بأنَّ سنة الوفاة هي : ٩٦٦ هـ ، بفارق سنة واحدة ، بدليل مافي : الكنى والألقاب ، ومَصْنَى المقال في مُصَنَّفِي علم الرجال ؟!

وهذا أمرٌ لا ينبغي أن يقع ، حفاظاً على ماجريّات التاريخ ؛ في وجوب التأكد من زمنية وقوع أحداثه .

ولدى التحقيق ؛ تبين أن كلاً من المراجع : الكنى والألقاب : ٣٨٤/٢ ، وسفينة البحار : ٧٢٣/١ ، ومصنّى المقال في مصنّفِي علم الرجال : ص ١٨٣ ، ومعجم رجال الحديث : ٣٧٤/٧ ؛ وربما هناك أخرى غير ذلك ؛ يذهب أصحابها إلى أن سنة وفاة الشهيد هي : ٩٦٦ هـ .

ويبدو أن مدرك الجميع - فيما ذهبوا إليه - هو : كتاب «أمل الآمل» : ق ١، ص ٨١ ؛ كما صرّح في بعضها بذلك .

وبعد مراجعة الأمل تبين : أن صاحبه نقل بدوره عن التفرشي ، من كتابه «نقد الرجال» - كما في طبعة طهران : ص ١٤٥ - ؛ الذي قال فيه : «قُتِلَ لِأجل التشيع في قسطنطينية سنة ٩٦٦ هـ» .

ولكن ؛ مع ذلك ، فإن سنة الوفاة هي ٩٦٥ هـ ، كما ثبتناها ؛ وكما هي مُثبتة أيضاً في صفحة العنوان ، من كتاب «الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية طبعة ١٣٨٦ هـ ، النجف الأشرف» .

ذلك ؛ أننا لو رجعنا مثلاً إلى كتاب شهداء الفضيلة : ص ١٣٢ ؛ لوجدنا الوفاة هي كما أرّخنا .

والى أعيان الشيعة : ٢٩٢/٣٣ - ٢٩٣ ؛ نجد أن الأمين يقول :

أ - و عن حسن بك روملو ، في «أحسن التواريخ» ؛ أنه قال : في سنة

٩٦٥ ، في أواسط سلطنة الشاه طهماسب الصفوي ، استشهد ... الشيخ زين الدين العاملي .

ب - وعن خط السيد علي الصائغ - تلميذ الشهيد الثاني - : أَنَّهُ رَحِمَهُ
اللَّهُ أُسِرَ وَهُوَ طَائِفٌ حَوْلَ الْكَعْبَةِ ، وَاسْتُشْهِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِي رَجَب ...

ج - وفي لَوْلُؤَةِ الْبَحْرَيْنِ : وَجَدْتُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْمَعْتَمَدَةِ ، فِي حِكَايَةِ
قَتْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، مَا صُورَتْهُ : قُبُضَ شَيْخُنَا الشَّهِيدَ الثَّانِي طَابَ ثَرَاهُ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ ،
بَأَمْرِ السُّلْطَانِ سَلِيم ... مَلِكِ الرُّومِ ، خَامِسَ شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ٩٦٥ هـ ؛ وَكَانَ
الْقَبْضُ عَلَيْهِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَأُخْرِجُوهُ إِلَى
بَعْضِ دُورِ مَكَّةَ ، وَبَقِيَ مَحْبُوساً هُنَاكَ شَهْراً وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ سَارُوا بِهِ عَلَى
طَرِيقِ الْبَحْرِ إِلَى قُسْطَنْطِينِيَّةَ ، وَقَتْلُوهُ بِهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ ... » .

وَالِى رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ : ٣٨١/٣ ؛ لَوْجَدْنَا سَاكِنَهَا يَقُولُ :
الْمَنْقُولُ عَنْ خَطِّ الشَّيْخِ حَسَنِ الْمُحَقِّقِ - وَلَدُهُ - : أَنَّهُ اسْتُشْهِدَ فِي سَنَةِ
خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَتِسْعِمِائَةٍ .

وَالِى رِيَاضِ الْعُلَمَاءِ وَحِيَاضِ الْفُضَلَاءِ : ٣٧٦/٢ ؛ لَقَرَأْنَا : « وَقَدْ رَأَيْتُ
بِخَطِّ الشَّيْخِ عَلِيِّ سَبْطِهِ ، نَقْلاً عَنْ خَطِّ جَدِّهِ الشَّيْخِ حَسَنِ ؛ أَنَّ مَوْلَدَهُ يَوْمَ
الثَّلَاثَاءِ ، ثَالِثَ عَشْرِ شَهْرِ شَوَّالٍ ، سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَتِسْعِمِائَةٍ ؛ وَاسْتُشْهِدَ فِي سَنَةِ
خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَتِسْعِمِائَةٍ ؛ وَرَأَيْتُ أَيْضاً نَقْلاً عَنْ خَطِّ السَّيِّدِ عَلِيِّ الصَّائِغِ - تَلْمِيذِهِ - :
أَنَّهُ أُسِرَ « قَدَهُ » ، وَهُوَ طَائِفٌ حَوْلَ الْبَيْتِ ، وَاسْتُشْهِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِي
رَجَب ، تَالِيّاً لِلْقُرْآنِ عَلَى مَحَبَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ . »

وَالِى الْأَهَمِّ ؛ إِلَى الدَّرِّ الْمَنْشُورِ مِنَ الْمَأْثُورِ وَغَيْرِ الْمَأْثُورِ : ١٨٩/٢ ؛ حَيْثُ
فِيهِ : وَرَأَيْتُ بِخَطِّ جَدِّي الْمَبْرُورِ الشَّيْخِ حَسَنِ « قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ » مَا صُورَتْهُ :
مَوْلَدَ الْوَالِدِ قَدَّسَ اللَّهُ نَفْسَهُ ، فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ . ثَالِثَ عَشْرِ شَهْرِ شَوَّالٍ ، سَنَةِ
إِحْدَى عَشْرَةٍ وَتِسْعِمِائَةٍ ؛ وَاسْتُشْهِدَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَتِسْعِمِائَةٍ .

وللشيخ بهاء الدين «قدّس الله روحه» تاريخ وفاته ؛ وهو قوله :
تاريخُ وفاة ذاك الأواه الجنّة مستقرّه والله .

وفي صفحة ٢٠٠ من نفس الجزء جاء :

أ . استشهد والده «قدّس سرّه» في سنة خمس وستين وتسعمائة ؛ كما
تقدّم نقله .

ب . وقد تقدّم عن السيد علي الصائغ رحمه الله : أنّ وفاة والده كانت في
شهر رجب .

عليه ؛ وحيث أنّ الولد على سرّ أبيه ، وليس كالحسن أحسن وأطلع ؛
وبناءً على ما نقله الشيخ يوسف البحراني : أنّه قُتل في نفس السنة ؛
وثبته قبله السيّد الصائغ صديق العائلة ، ومن أوثق المقرّبين الى الشهيد ،
وأستاذ ولده ؛ بقوله : في جمعة من رجب ؛

فانه يرجّح لذيّ إن لم أكن أعتقدُه جازماً : بأنّ الشهيد ، سافرَ سفرَ حجٍّ
عُمرة ، وليس حجّ تمتّع ، مخصوصة في ذي الحجة .

وبالتالي ؛ فأغلبُ الظنّ ، أنّ منشأ الاشتباه في نقل الناقل ، بأنّه «قدّس»
توفي سنة ٩٦٦ هـ ؛ هو الاعتقاد : بأنّه سافرَ سفرَ حجّ التمتع ؛ بمعنى في : ذي الحجة ؛
وحيث أنّه حبسُ مدّة شهرٍ وعشرة أيام ، بعد إلقاء القبض عليه ؛ فبذلك - وليس
كذلك - وقع قتله بعد ذي الحجة ؛ وعلى أحسن التقادير ، في نهاية المحرم ؛

ومعلوم أنّ المحرم بداية سنة جديدة ، وهنا يقع في عام ٩٦٦ هـ .

نعم ، ذا فيما أعتقدُ منشأ الخلط والاشتباه ...

شرحُ البداية

في: علمِ الدِّراية

تأليف

الفقيه المحدث الشهيد الثاني

زينُ الدِّين بنُ عليّ بن أحمد العامليّ

٩١١ هـ - ٩٦٥ هـ

إخراج

وتعليق وتحقيق

عبدُ الحُسين محمّد عليّ بقّال

كتاب الفرائض

في بيان حصة الورثة

كتاب الفرائض

في بيان حصة الورثة

كتاب الفرائض

البَابُ الثَّانِي

فِي: مَنْ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَأَمَّنْ تُرَدُّ.

[وفيه : قسمان]

مكتبة

مكتبة خزانة

[خاتمة: خاتمة]

القسم الأول

في: جواز البحث ورجاله

وفيه: مسائلٌ ستُّ

المسألة الأولى

❦❦❦❦❦❦ في : مشروعية البحث

ومعرفة ذلك ^(١) : من أهم أنواع علوم الحديث .
وبه - أي : بما ذُكر من العلم بحال الفريقين ^(٢) - : يحصل التمييز بين
صحيح الرواية وضعيفها .
وجوّز ذلك البحث ؛ وإن اشتمل على القدح - في المسلم - المستور ،
واستلزم إشاعة الفاحشة - في الذين آمنوا ^(٣) - ؛ صيانة للشرعة ^(٤) المظهرة ،
من إدخال ما ليس منها فيها ، ونفياً للخطأ والكذب عنها .

-
- (١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٤٢ ، لوحة أ ؛ سطر ٨ : «ومعرفة ذلك»
فقط ؛ وكذا الرضوية ؛ وماعداه ، فقد أضفته للضرورة المنهجية .
(٢) أي : فريق من قبل روايته ، وفريق من تردّ .
(٣) هنا تضمنين للآية الكريمة : «إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ
آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» ؛ «سورة النور ، آية ١٩» .
(٤) قال الطيبي : وجوّز الجرح والتعديل ؛ صيانة للشرعة ؛ ويجب على المتكلم
التثبت فيه ؛ فقد أخطأ غير واحد ، بجرحهم بما لايجرح ؛ «ينظر : الخلاصة في أصول
الحديث : ص ٨٨» .

المسألة الثانية

❦❦❦❦❦❦ في : مرويتين بالمناسبة (١) .

- ١ -

وقد روي : أنه قيل لبعض العلماء : أما تخش^(٢) أن يكون هؤلاء - الذين تركت حديثهم - خصماءك عند الله يوم القيامة ؟
فقال : لئن يكونوا خصمائي ، أحب إلي من أن يكون رسول الله ﷺ خصمي ؛ ويقول لي (٣) : لم لم تذب الكذب عن حديثي (٤) ؟

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٢ ، لوحة أ ، سطر ١٣ ، ولا الرضوية ؛ بل ، نحن أضفناه .

(٢) والذي في الرضوية : ورقة ٢٦ ، لوحة أ ، سطر ٧ : « نخش » ؛ وهو الصحيح .
(٣) والذي في الرضوية : ورقة ٢٦ ، لوحة أ ، سطر ٩ : « يقول لي » ، بحذف الواو .
(٤) وقد قيل ليحيى بن سعيد القطان : أما تخش أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك يوم القيامة ؟ قال : لأن يكون هؤلاء خصمائي ، أحب إلي من أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم خصمي يومئذ ؛ يقول لي : لم لم تذب الكذب عن حديثي ؟
« الباعث الحثيث : ص ٢٤٣ » ؛ والزيادة عن ابن الصلاح : في مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح : ص ٢٩٠ .

وَرُوِيَ : أَنَّ بَعْضَهُمْ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ : يَا
شَيْخَ ، لَانْغْتَابَ الْعُلَمَاءُ .
فَقَالَ لَهُ : وَيَحْكُ هَذِهِ نَصِيحَةٌ ، لَيْسَ هَذَا غِيْبَةً (١) .

(١) وَقَدْ سَمِعَ أَبُو تُرَابِ النَّخْشَبِيِّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : وَهُوَ يَتَكَلَّمُ فِي بَعْضِ الرِّوَاةِ ؛
فَقَالَ لَهُ : أَتَنْتَابُ الْعُلَمَاءَ ؟ فَقَالَ لَهُ : وَيَحْكُ هَذَا نَصِيحَةٌ لَيْسَ هَذَا غِيْبَةً ؛ «الْبَاعِثُ
الْحَثِيثُ : ص ٢٤٣» .

لِكِسَالِ الثَّالِثَةِ

❖❖❖❖❖❖❖❖ في : وجوب معرفة الرواة (١) .

وهذا أمرٌ واضحٌ ، لا مِرْيَةَ فِيهِ .

بل، هو من فروض الكفايات ، كأصل المعرفة بالحديث (٢) .

نعم ، يجب على المتكلم في ذلك ، التثبت في نظره وجرحه ؛ لِثَلَايِقِدَحٍ
في بريء ، غير مجروح ، بما ظنه جرحاً ؛ فَيَجْرَحُ سَلِيماً ، وَيَسِمُ بَرِيئاً بِسِمَةٍ
سوء ، تُبْقِي عَلَيْهِ الدَّهْرَ عَارَهَا .

فقد أخطأ في ذلك غير واحدٍ ، فطعنوا في أكابر من الرواة ، إِسْتِنَاداً إِلَى
طعنٍ وردَ فيهم له مَحْمَلٌ ، أو لا يَثْبُتُ عنهم بطريقٍ صحيح .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٢ ، لوحة ب ، سطره ؛ ولا
الرضويّة .

(٢) قال العلامة : «أما بعدُ ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِحَالِ الرِّوَاةِ ، مِنْ أَسَاسِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
وَعَلَيْهِ تُبْنَى الْقَوَاعِدُ السَّمْعِيَّةُ ؛ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُجْتَهِلٍ مَعْرِفَتَهُ وَعِلْمَهُ ، وَلَا يَسُوغُ لَهُ تَرْكُهُ
وَجَهْلُهُ ؛ إِذَا أَكْثَرَ الْأَحْكَامُ تُسْتَفَادُ مِنَ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ ، وَالرِّوَايَاتِ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيَّةِ ،
عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَكْرَمُ التَّحِيَّاتِ ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِمْ . . . » ؛ يُنْظَرُ :
«خُلَاصَةُ الْأَقْوَالِ : ص ٢» .

وَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى حَقِيقَةِ الْحَالِ، فَلْيُطَالِعْ كِتَابَ الْكَشِيِّ «رَحِمَهُ اللَّهُ» (١)
فِي الرِّجَالِ .

(١) مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَشِيُّ، أَبُو عَمْرٍو، وَكَانَ ثَقًى، عَيْنًا، وَرَوَى عَنْ
الضُّعْفَاءِ كَثِيرًا، وَصَحَبَ الْعِيَّاشِيَّ، وَأَخَذَ عَنْهُ، وَتَخَرَّجَ عَلَيْهِ، فِي دَارِهِ الَّتِي كَانَتْ مَرْتَعًا
لِلشَّيْخَةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَهُ كِتَابُ «الرِّجَالِ»: كَثِيرُ الْعِلْمِ، وَفِيهِ أَغْلَاطٌ كَثِيرَةٌ؛ وَرِجَالُ النَّجَاشِيِّ .
«٢٦٣» .

لِلسَّأْلِ الرَّابِعَةِ

❖❖❖❖❖❖❖❖ في : مُصَنَّفِي عِلْمِ الرِّجَال (١)

وقد كفانا السلف الصالح ، من العلماء بهذا الشأن، مؤونة الجرح والتعديل
غالباً (٢) ؛ في كتبهم التي صنّفوها :
في الضعفاء : كابن الغضائري (٣).

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الاساسية : ورقة ٤٢ ، لوحة ب ، سطر ١١ ؛
ولا الرضوية .

(٢) المتعارف اليوم أن تُكتب «المؤونة» : مؤونة ، بما هو مهموز ؛ وكلاهما
صحيح ؛ حيث أن كثيراً ما تُسهّل الهمزة إلى واو ؛ على أن الذي في النسخة الرضوية :
ورقة ٢٦ ، لوحة أ ؛ سطر ١٩ : «مؤونة» ، مهموزة .

(٣) أحمد بن الحسين بن عبد الله الغضائري ، من المشايخ الأجلّة ، والثقات الذين
لا يحتاجون إلى التنصيص بالوثاقة ؛ ويذكرُ المشايخُ قوله في الرجال ، ويعدّون قوله
في جُملة الأقوال، ويأتون به في مقابلة أقوال أعظم الرجال ؛ «يُنظر: روضات الجنّات:
٤٧/١ - ٥٩» .

وتُوجد نسخة خطيّة من كتاب «الضعفاء» ، في المكتبة المركزية لجامعة طهران ،
في ٣٦ ورقة ، تحت رقم عام هو ١٠٧١ .
ويُنظر : قواعد الحديث : ص ١٩٨ - ٢١٢ .

أو فيهما معاً (١) ؛ كالتَّجاشي (٢) ، والشيخ أبي جعفر الطوسي ، والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس ، والعلامة جمال الدين بن المظهر ، والشيخ تقي الدين بن داوود ؛ وغيرهم .

(١) مرجع الضمير فيما يبدو : من فحوى موضوع الباب ، ومن عبارة الطيبي : «منها ما أُفرد في الضعفاء .. ، وما أُفرد في الثقات ، ومنها اشترك .» «الخلاصة في أصول الحديث : ص ٨٨» ؛ الطيبي الذي باراه الشهيد في كتابه كما أسلفنا .

أجل : مرجع الضمير فيما يبدو : الضعفاء وغير الضعفاء ، الثقات .
(٢) أحمد بن العباس النجاشي الأسدي ... ؛ له : كتاب الجمعة وما ورد فيها من الأعمال ، وكتاب الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل ، وكتاب أنساب بني نصر بن قعين وأيامهم وأشعارهم ، وكتاب مختصر الأنواء ومواضع النجوم التي سمتها العرب : «رجال النجاشي : ٧٤» .

السؤال الخامسة

❖❖❖❖❖ في : إعادة النظر مُجَدِّداً (١) .

ولكن ، ينبغي للماهر في هذه الصناعة ، ومن وهبه الله تعالى أحسن بضاعة ؛ تدبّر ما ذكره ، ومراعاة ما قرّره (٢) ؛ فلعلّه يظفرُ بكثيرٍ ممّا أهملوه ، ويطلّع على توجيهِه - في المدح والقدح - قد أغفلوه ؛ كما اطلّعنا عليه كثيراً ، ونبّهنا عليه في مواضع كثيرة ، وضعناها على كُتب القوم ، خصوصاً مع تعارض الأخبار ، في الجرح والقدح (٣) .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٣ ، لوحة أ ، سطر ٢ ؛ ولا الرضوية .

(٢) وفي الرضوية : ورقة ٢٦ ، لوحة ب ؛ سطر ٢ : « مراعات » ، بناءً طويلاً .

(٣) للتوسّع يُنظر : قواعد الحديث : ص ٥٥ - ٥٨ ، و ١٨٩ - ١٩٤ .

فإنه وقع لكثير من أكابر الرواة ؛ وقد أودعه الكشي في كتابه من غير
ترجيح ؛ وتكلم من بعده في ذلك ، واختلفوا - في ترجيح أيهما على الآخر - (١)
اختلافاً كبيراً .

(١) مرجع الضمير في «أيهما» فيما يبدو : القول بأن الراوي الفلاني ضعيف ؛
والقول بأن الراوي الفلاني نفسه - عند رجالي آخر - ثقة ؛ أو ممن ينخرط في قائمة
من قبل روايتهم .

السؤال السادس

في : مراعاة الاجتهاد (١)

فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ قَدَرَ عَلَى الْبَحْثِ تَقْلِيدَهُمْ فِي ذَلِكَ، ..
بَلْ، يُنْفِقُ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ، فَلِكُلِّ مُجْتَهِدٍ نَصِيبٌ .

فإنَّ طريق الجمع بينهما (٢) يلتبس على كثيرٍ ، حسبَ اختلاف طرقه وأصوله ؛ في العمل بالأخبار الصحيحة والحسنة والموثَّقة ، وطرحها أو بعضها .

فربَّما لم يكن في أحدِ الجانبين حديث صحيح ، فلا يحتاج الى البحث عن الجمع بينهما ؛ بل ، يُعمل بالصحيح خاصَّة ؛ حيث يكون ذلك من أصول

الباحث (٣) .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٣ ، لوحة أ ، سطر ٩ ، ولا الرضوية .

(٢) مرجع الضمير : القولان اللذان مرّا في هامش الصفحة السابقة .

(٣) لأمير المؤمنين عليّ «رضي الله عنه»: كلام في تمييز الأحاديث الصحيحة، نقلاً عن النهج: «ينظر: ينابيع المودة: ١٧٦/٣» .

و رُبَّمَا : يكون بعضها صحيحاً ، ونقيضه حسناً أو موثقاً ، ويكون مَنْ
أصله العملُ بالجميع ، فيجمع بينهما بما لا يوافق أصلَ الباحث الآخر، ونحو
ذلك.

و كثيراً ما يتفق لهم التعديل ، بما لا يصلحُ تعديلاً ؛ كما يعرفه مَنْ يُطالع
كتبهم ، سيما «خلاصة الأقوال» ، التي هي الخلاصة في علم الرجال (١).

(١) للتوسع يُنظر مثل كتاب : قواعد الحديث : ص ١٢٨ - ١٣١ .

القسم الثاني

في: شروط القبول والردّ

وفيه: مسائل ثمانية

المسألة الأولى

في : أوصاف الراوي

وفيها: أنظار

الأول

في : ما يشترط فيه

وحديثه حديث عن :

أولاً : مجمل الشروط

إتفق : أئمة الحديث (١)، والأصول الفقهيّة : على اشتراط (٢) :

(١) التذي في النسخة الأساسيّة : ورقة ٤٣ ، لوحة ب ؛ سطر ٤ - ٥ : «وفي هذا الباب مسائل ثمانٍ ؛ الأولى : إتفق أئمة الحديث» ، فقط ؛ وكذا الرضويّة .
وفي الرضويّة : ورقة ٢٦ ، لوحة ب ؛ سطر ١٦ : «ثمان» ، بدلاً من «ثمانٍ» ؛ و «اتفقوا» ، بدلاً من «اتفق» .

(٢) يُنظر : تقريب النواوي : ص ١٩٧ ، والباعث الحثيث : ص ٩٢ ، والخلاصة في أصول الحديث : ص ٨٩ ، والكفاية : ٧٨ ، ومعالم الدين - طبعة ١٣٩١ هـ - : ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ، ومقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح : ٢١٨ .

[أ.] إسلام الراوي

حال روايته ، وإن لم يكن مسلماً حال تحمله .

فلا تُقبل رواية الكافر ، وإن عُلِمَ من دينه التحرز عن الكذب ، لوجوب التثبت عند خبر الفاسق ^(١) .

فيلزم : عدم اعتبار خبر الكافر ، بطريق أولى ؛ إذ يشمل الفاسق الكافر ^(٢) .

وقبول شهادته في الوصية ^(٣) . مع أن الرواية أضعف من الشهادة ^(٤) ؛

(١) إشارة إلى قوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ» ؛ «سورة الحجرات ، آية ٦» .
(٢) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٤٣ ، لوحة ب ؛ سطر ٩ : «أو يشمل ...» ؛ وكذا في الرضوية : ورقة ٢٦ لوحة ب سطر ٢٠ ؛ غير أنه في هامش السطر ٢٠ : «إذ يشمل ...» .

(٣) أي : شهادة الكافر في الوصية ، إذا لم يوجد من عدول المسلمين من يشهد بها ؛ ينظر : مستدرک الوسائل - كتاب الشهادات - : ب ٣٤ ، ح ١ ، ص ٢١٣ ؛ والمحرر في الفقه - لأبي البركات من الحنابلة - : ٢٧٢ / ٢ ؛ والمحلى - لابن حزم الظاهري - : ٦٢ ص ٤٩٥ ؛ والوسائل : ٢٨٧ / ١٨ ، ب ٤٠ ، ح ١ - ٤ .

(٤) وقد كتب العلامة القرافي : فصلاً بديعاً ، للفروق بين الشهادة والرواية ؛ ينظر : «الفروق : ج ١ ص ٢٢ - طبعة تونس» ؛ و «تدريب الراوي ١ / ١ - ٣٣١ - ٣٣٤» ؛ والخلاصة في أصول الحديث : ص ٩٦ ؛ ومقدمة ابن الصلاح : ص ٢٣١ - ٢٣٣ .
والفرق بين الرواية والشهادة ، تأليف : الشيخ محمد هادي بن عبد الرحيم الجليلي الكرمانشاهي (١٣٧٧) ؛ رسالة استدلالية في عشرة أوراق ، يذهب المؤلف فيها إلى أنهما شيان وليسا بشيء واحد ، كما ظن البعض ؛ تمت ليلة الاثنين ١١ جمادى الأولى ١٣٢٠ ؛ توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة السيد النجومي في كرمانشاه ؛ كما في دليل المخطوطات ١ ج ١ ص ٢٨١ .

[فذلك ، لأنَّ اسلاميَّة الراوي إنما اشترطت] ، بنصٍّ خاصٍّ ، فيبقى العامُّ معتبراً في الباقي .

ويمكن القائس هنا : اعتبار القياس أو تعديته ، بالتنبيه بالأدنى على الأعلى .
وقريبٌ منه : القول بقبول أبي حنيفة ، شهادة الكُفَّار بعضهم على بعض^(١) ؛
فيلزم مثله في الرواية كذلك . فإنَّه لا يقبل روايتهم مطلقاً .
وقيل : شهادتهم للضرورة ، صيانةً ثابتةً للحقوق^(٢) ؛ إذ أكثر معاملاتهم لا يحضرها مسلمان .

[ب.] وبلوغه

عند أدائها كذلك .

= نعم ، حيثُ الرواية تُخالف الشهادة في شرط : الحرية ، والذكورة ، وتمتدُّ الراوي ، وغيرها ،

(١) وقد ذهب إلى هذا القول كثيرٌ من كبار الفقهاء ؛ منهم : محمد بن أبي ليلى من الأحناف ؛ كما في المبسوط للسرَّخسي : ١٣٤/١٦ ، ٤٩/١٧ - ٥٠ .
وأبو البركات من الحنابلة ؛ كما في المُحرَّر في الفقه : ٢٧١/٢ - ٢٨٣ .
والشيخ الطوسي من الإمامية ؛ كما في الخلاف : ٣٣٣/٣ ؛ والشهيد الثاني في المسالك : ص ٣٣٦ .

(٢) وفي الرضويَّة : ورقة ٢٧ ، لوحة أ ؛ سطر ٤ : « صيانة للحقوق » ، بِحَذْفِ لفظِ « ثابتة » .

[ج] و عقله

فلا تُقبل رواية : الصبي والمجنون مطلقاً ؛ لارتفاع القلم عنهما (١) ،
الموجب لعدم المؤاخذة ، المقتضي لعدم التحفظ من ارتكاب الكذب ، على
تقدير تمييزه ؛ ومع عدمه ، لا عبرة بقوله .

ثانياً: شرطُ العدالة (٢) .

وجُمهورهم على اشتراط: عدالته .

(١) عن أبي ظبيان قال : أتني عمر بامرأة مجنونة ، قد فجرت ، فأمر برجمها ؛
فمروا بها على علي بن أبي طالب «عليه السلام»؛ فقال : ما هذه؟ قالوا : مجنونة فجرت ،
فأمر بها عمر أن تُرجم ؛ قال : لاتعجلوا ؛ فأتني عمر فقال له : أما علمت أن القلم رُفِعَ
عن ثلاثة ؟ عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن النائم حتى يستقيظ .
يُنظر: الجامع الصغير: ٢٤/٢ ، وكشف الخفاء : ٤٣٤/١ ، وتذكرة الخواص:
ص ٨٧ ، وكنز العمال: ٩٥/٣ ، ومستدرک الحاكم: ٥٩/٢ ، ٣٨٩/٤ ، وتلخيص المستدرى
للذهبي : ٤٨٩/٤ ، ومسند أحمد بن حنبل : ١٤٠/١ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، وفرائد السمطين:
ج ١ ب ٦٦ ، ومناقب الخطيب الموفق ابن أحمد الحنفي : ص ٤٨ ، والاستيعاب : ٣/
٤٧٤ ، وينايع المودة : ص ٧٥ . وصحيح البخاري : باب لا يُرجم المجنون والمجنونة ،
وإرشاد الساري : ٩/١٠ ، وفيض الغدير: ٣٥٧/٤ ، وتيسير الوصول للبيهقي: ٢٦٤/٧ ،
وسُنن ابن ماجة : ٢٢٧/٢ ، ومناقب ابن شهر آشوب : ٤٩٧/١ . وبحار الأنوار : ٩
٤٨٣/ - ٤٨٩ .

(٢) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٤ . لوحة أ ، سطر ٥ ، ولا
الرضوية .

- ١ -

لِمَاتَقَدَّمَ ، من الأمر بالتَّبَيُّت عند خبر الفاسق ، فصار عدمُ الفسق شرطاً لقبول الرواية .

ومع الجهل بالشرط (١) ، يتحقق الجهل بالمشروط ، فيجب الحكم بنفيه (٢) ، حتى يُعلم وجود انتفاء التَّبَيُّت .
كذا ؛ استدلوا عليه .

- ٢ -

وفيه : نظر .

لأن مقتضى الآية : كونُ الفسق مانعاً من قبول الرواية ، فإذا جُهِلَ حالُ الراوي ، لا يصحُّ الحكم عليه بالفسق ؛ فلا يجب التَّبَيُّت عند خبره ، بمقتضى مفهوم الشرط .

ولأنَّسَلَمَ : أن الشرطَ عدمُ الفسق ؛ بل ، المانع ظهوره (٣) ، فلا يجب العلم بانتفائه حيث يُجهل .
والأصل : عدمُ الفسق في المسلم ، وصحة قوله .

(١) وفي الرضويّة : ورقة ٢٧ ، لوحة أ؛ سطر ١٠ : «مع الجهل بالشروط» ، بحذف واو العطف ، ويبدو : أنه اشتباه .

(٢) وفي الرضويّة : ورقة ٢٧ ، لوحة أ؛ سطر ١٠ : «فيجب العلم بنفيه» .

(٣) أي : الشرط المانع هو : ظهور الفسق لا عدمه ؛ حيثُ التعامل شرعاً ، إنما يقوم ويتمُّ ، بناءً على الظاهر ليس إلا .

وهذا، بعضُ آراء شيخنا أبي جعفر الطوسي؛ فإنه كثيراً ما يقبل خبر غير العدل، ولا يُبين سبب ذلك (١).

ومذهبُ أبي حنيفة : قبولُ رواية المجهول الحال ، مُحْتَجّاً بنحو ذلك؛ وبقبول قوله: في تذكية اللحم، وطهارة الماء، ورقّ الجارية .
والفرق - بين ما ذكر وبين الرواية - واضح .

ثالثاً: في معنى العدالة (٢) .

وليس المراد من العدالة : كونه تاركاً لجميع المعاصي ؛ بل ، بمعنى كونه :

(١) قال الشيخ الطوسي عن عمّار بن موسى الساباطي كما في التهذيب : «وقد ضَعَفَه جماعة من أهل النقل ، وذكرُوا أَنَّ ما ينفرد بنقله لا يُعْمَلُ به ، لِأَنَّهُ كَانَ فَطْحِيّاً ، غير أَنَّا لَا نَطْعُن عَلَيْهِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ ، فَهُوَ ثِقَةٌ فِي النِّقْلِ ، وَلَا يُطْعَن عَلَيْهِ » ، يُنْظَرُ : «نقد الرجال : ص ٢٤٧» .

(٢) هذا العنوان : ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٤ ، لوحة ب ، سطر ٤ ؛ ولا الرضوية .

وفي صحيفة الرضا «عليه السلام» - ص ٧- : «... وبأسناده قال : قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» : مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَظْلِمْهُمْ ، وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ ، وَوَعَدَهُمْ فَلَمْ يَخْلِفْهُمْ ؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ : كَمَلَتْ مَرْوَتُهُ ، وَظَهَرَتْ عِدَالَتُهُ ، وَوَجِبَتْ أُخُوَّتُهُ ، وَحُرِّمَتْ غَيْبَتُهُ » .

للتوسع يُنْظَرُ : رسائل الشيخ الأنصاري - رسالة العدالة - ، وجواهر الكلام :

٢٧٥/١٣ - ٣٠٨ ، و ١٠٢/٣٢ - ١١٥ ، ورجال بحر العلوم : ٤٦٠/١ .

[أ.] سليماً من أسباب الفسق

التي هي: فعل الكبائر، أو الإصرار على الصغائر^(١).

[ب.] وخوارم المروّة

وهي: الاتّصاف بما يُستحسن التحلي به عادةً، بحسب زمانه ومكانه وشأنه، فعلاً وتركاً، على وجه يصير ذلك له ملكة.

وإنّما لم يُصرّح باعتبارها، لأنّ السلامة من الأسباب المذكورة، لا يتحقق إلا بالملكة، فأغنى عن اعتبارها.

[ج.] وضبطه لما يرويه

بمعنى: كونه حافظاً له متيقّظاً، غير مُغفلٍ إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيّف والتحرّيف، إن حدث منه، عارفاً بما يختلّ به المعنى^(٢)، إن روى به - أي: بالمعنى، حيثُ نُجَوّزه -.

(١) قال الذهبي: «ثمّ البدعة كبرى وصغرى، روى عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، حتّى وقعت الفتنة؛ فلمّا وقعت نظرُوا مَنْ كان من أهل السنّة أخذوا حديثه، ومَنْ كان من أهل البدعة تركوا حديثه؛ وروى هشام عن الحسن قال: لا تُفانحوا أهل الأهواء، ولا تسمعوا منهم...»؛ «ميزان الاعتدال: ٣/١».

وأقول: هل صحيح أن الاسناد لم يكن يُسأل عنه قبل الفتنة؟ ومَنْ هم أهل السنّة على وجه التحقيق؟ ومَنْ هم أهل البدعة على وجه الدقة؟ وهل الحكم بصدور بحث هذا أو ذاك. بمجرد جرّة قلم؟ أم أن الباب مفتوح، بميزان التقوى والإعتدال، لإدراية الدرس والتمحيص؛ فيُعتمد مَنْ كان مع القرآن، وسنّة رسول الأنام؛ ويُترك مَنْ كان مخالفاً للكتاب، ويحدث بغير مقياس ولا حساب.

(٢) وفي الرضويّة: ورقة ٢٧، لوحة ب، سطر ٥: «وعارفاً بما يحتمل المعنى»؛ غير أنّه ذكر في الهامش: كلمة «يختلّ»، وفوقها الرمز «ل»، إشارة إلى أنّها نسخة بدل.

وفي الحقيقة : اعتبار العدالة يُغني عن هذا ؛ لأنَّ العدلَ لا يُجازف بروايةٍ
ماليس بمضبوط، على الوجهِ المُعتبرِ (١)؛ وتخصيصُهُ تأكيدٌ (٢)، أو جريُّ على
العادة .

(١) وفي الرضويّة : ورقة ٢٧، لوحة ب؛ سطر ٧ : «لا يُجازف بروايتها ليس
بمضبوط على الوجهِ المُعين» .
(٢) أي : تخصيصُهُ بالضبط تأكيدٌ .

الثاني

في : ما لا يُشترط فيه

وحديثه حديثٌ عن :

أولاً : ما لا يُشترط (١)

ولا يُشترط في الراوي :

[أ.] الذكورة

لأصالة عدم اشتراطها ، واطباق السلف و الخلف ، على الرواية عن المرأة (٢) .

[ب.] ولا الحرّة

فتقبل رواية العبد .

ولقبول شهادتهما (٣) - في الجملة - بالرواية أولى (٤) .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٥ ، لوحة أ ، سطر ١ ، ولا الرضويّة .

(٢) حيث روي مثلاً عن : فاطمة بنت الحسين عليه السلام ، وحبابة الوالبيّة «ره» ؛ يُنظر: الأصول الستة عشر - أصل عاصم بن حميد الحنات - : ص ٣٥ ، ٤٠ .

ويُنظر: الكفاية : ص ٩٨ ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : ٣٢١/١ .

(٣) مرجع الضمير: المرأة ، والعبد .

(٤) وفي الرضويّة : ورقة ٢٧ ، لوحة ب ، سطر ١٠ : «فالرواية أولى» ؛ ويبدو: أنّ

هذا هو الصحيح .

[جـ] ولا العلم بفقهِ وعربيّة

لأنَّ الغرضَ منه الرواية لا الدراية؛ وهي تتحقّق بدونهما .
ولعموم قوله ﷺ: (نَضَرَ اللهُ امرأَ سَمِعَ مقالتي فوعاها، وأدّاها كما سمعها، قُرْبَ حَامِلٍ فَقِهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ) (١) .
ولكن، ينبغي موكّداً: (٢) معرفته بالعربيّة، حذراً من اللحن والتصحيف .
وقد روي عنهم ﷺ أنّهم قالوا: «أعربوا كلامنا فإنّا قوم فصحاء» (٣)؛
وهو يشمل إعراب القلم واللسان .
وقال بعض العلماء: جاءت هذه الأحاديث عن الأصل مُعرّبة .
وعن آخر: أخوف ما أخاف على طالب الحديث، إذا لم يعرف النحو؛
أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ
من النار» .

-
- (١) يُنظر: سُنن أبي داود: ٢٨٩/٢، ٤٣٨/٣، وجامع الترمذي: ٣٤/٥ .
وتُحَفُّ العقول - طبع بيروت - : ص ٣٦، وكشف الخفاء للمجلوني: ٣١٩/٢،
وتدريب الراوي: ص ١٩٠، وقواعد التحديث: ص ١٤٦، وشرح ألفية السيوطي:
ص ٤٨، والأصول الستة عشر - مختصر أصل علاء بن رزين - : ص ١٥٣، وجامع بيان
العلم وفضله: ٣٨/١، وشرف أصحاب الحديث: ص ٧١ - أ، وسُنن ابن ماجه: ١/١
٢٣٠ - ٢٣١، والمحدث الفاصل: ص ١٤ .
(٢) والمشهور اليوم أن يُقال: «مؤكّداً»، بالهمز؛ غير أن ماجاه بالواو، صحيحٌ
أيضاً، بناءً على قاعدة التسهيل .
(٣) يُنظر: الكافي: ٥٢/١، كتاب العلم، ب ١٧، ح ١٣ .
غير أن السدي في الأساسيّة: ورقة ٤٥، لوحة أ؛ سطر ٩: «فَصُحّا» . بالقصر؛
وهو صحيح أيضاً .

لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُلْحِنُ ^(١) ؛ فَمَهْمَا رَوَى عَنْهُ حَدِيثًا ، وَلُحِنَ فِيهِ ، فَقَدْ كُذِبَ عَلَيْهِ ^(٢) .

وَالْمُعْتَبَرُ حَيْثُذِي : أَنْ يَعْلَمَ قَدْرًا يَسْلَمُ مَعَهُ مِنَ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ .

ثَانِيًا : مَا لَا يُعْتَبَرُ (٣)

وَكَذَا لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ :

[أ.] البصر

فَتَصَحُّ رَوَايَةُ الْأَعْمَى ؛ وَقَدْ وُجِدَ ذَلِكَ فِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ .

[ب.] ولا العدد

بِنَاءً عَلَى اعْتِبَارِ خَيْرِ الْوَاحِدِ .

وَعَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ ، لَا يُعْتَبَرُ فِي الْمَقْبُولِ مِنْهُ ، عَدَدُ خَاصٍّ ؛ بَلْ ، مَا يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ .

فَالْعَدَدُ ؛ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي الْجُمْلَةِ مُطْلَقًا .

(١) وَفِي الرِّضْوِيَّةِ : وَرَقَةٌ ٢٧ ، لَوْحَةٌ ب ؛ سَطْر ١٨ : « لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يُلْحِنُ » .

(٢) قَالَ الطَّبِيبِيُّ : « فَائِدَةٌ : عَنْ الْأَصْمَعِيِّ يَقُولُ : إِنْ أَخُوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ ، إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ ؛ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةٍ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَمْ يَكُنْ يُلْحِنُ ، فَمِمَّا رَوَيْتُ عَنْهُ ، وَلُحِنَتْ فِيهِ ، كَذَبَتْ عَلَيْهِ » ؛ « الْخُلَاصَةُ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ : ص ١٢١ » .

(٣) هَذَا الْعِنْوَانُ : لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَسَاسِيَّةِ : وَرَقَةٌ ٤٥ ، لَوْحَةٌ ب ، سَطْر ١ .

الثالث

في: بقية الاعتبار (١)

وهل يُعتبر مع ذلك أمرٌ آخر؟ ومذهبٌ خاص؟

أم لا يُعتبر؟ فتقبل رواية جميع فرق المسلمين، وإن كانوا أهل بدعة.

أقوال :

أحدها: أنه لا تقبل رواية المبتدع مطلقاً لفسقه، وإن كان يتأول؛ كما استوى

– في الكفر – المتأول وغيره.

والثاني: إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهب، قيل؛ (٢) وإن استحلّه

كالخطابية، من غلاة الشيعة، لم يقبل (٣).

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الاساسية : ورقة ٤٥ ، لوحة ب ، سطره؛ ولا

الرضوية .

(٢) قال الحافظ الذهبي في الميزان : ج ١ ص ٤ – في ترجمة أبان بن تغلب

الكوفي – : « شيعي جلد ، لكنه صدوق ؛ فلنا صدقه ، وعليه بدعته . »

(٣) قال الشافعي : أقبل شهادة أهل الأهواء ؛ إلا الخطابية من الرافضة ، لأنهم

يرون الشهادة بالزور لموافقيهم .

وعقب ابن كثير على ذلك بقوله : « فلم يفرّق الشافعي في هذا النص ، بين الداعية

وغيره ؛ ثم ما الفرق في المعنى بينهما ؟ وهذا البخاري ، قد خرج لِعمران بن حطان

الخارجي ، مادح عبد الرحمن بن ملجم – قاتل علي – ؛ وهذا من أكبر الدعاة إلى

البدعة ، والله أعلم ؛ « ينظر: الباعث الحثيث: ص ٩٩ – ١٠٠ . »

وينظر – بخصوص الخطابية – بالإضافة إلى ما ذكر في هامش الباب الأول :

ص ١٦٣ ؛ ينظر: اختيار معرفة الرجال – المعروف برجال الكشي – : ص ٢٩٠ ، ٣٢١

٣٢٣ ، ٤٧٨ – ٤٨٢ .

والثالث: إن كان داعيةً لمذهبه، لم يُقبل؛ لأنه مظنةُ التَّهمة بترويج مذهبه؛
والآ، قُبِل؛ وعليه أكثر الجمهور .

والرابع - وهو المشهور بين أصحابنا - « اشتراط إيمانه » مع ذلك
المذكور من الشروط؛ بمعنى: كونه إمامياً؛ قطعوا به في كُتُب الأصول الفقهية،
وغيرها؛ لِأَنَّ مَنْ عداه عندهم فاسق، وإن تأوَّل كَمَا تَقَدَّمَ، فيتناوله الدليل .

الرابع

في: انجبار الضعيف (١)

هذا؛ مع عملهم بأخبارٍ ضعيفةٍ، بسببِ فسادِ عقيدةِ الراوي؛ أو موثقةً ، مع فساد عقيدته أيضاً، في كثيرٍ من أبواب الفقه .

مُعتذرين عن ذلك العمل (٢)؛ المخالف لما أفتوا به - في أصولهم - : من هُدم قبول رواية المخالف ؛ بانجبار الضَّعْف الحاصل للراوي (٣) ، بفساد عقيدته ونحوه؛ ...

[أولاً : بالشهرة]

أي : شهرة الخبر ، والعمل بمضمونه بين الأصحاب ؛ فيمكن اثبات المذهب به ، وإن ضُعِفَ طريقه ؛ كما يثبت مذهب أهل الخلاف ، بالطريق الضعيف من أصحابهم (٤) .

[ثانياً : ونحوها]

أي: الشهرة؛ من الأسباب الباعثة لهم، على قبول رواية المخالف، في بعض الابواب.

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الاساسية : ورقة ٤٦ ، لوحة أ ، سطر ٢؛ ولا الرضوية .

(٢) وفي الرضوية : ورقة ٢٨، لوحة أ؛ سطر ٣ : « مُعتذرين من ذلك العمل » .

(٣) وفي الرضوية : ورقة ٢٨، لوحة أ؛ سطر ٤ : « بانجبار الضعيف الحاصل للراوي » .

(٤) للتوسع يُنظر مثل : قواعد الحديث : ص ١٠٧ - ١٥٤ .

كقبول مادلت القرائن على صحته مع ذلك ، على ماذهب اليه المحقق في
«المعتبر».

وقد تقدم الكلام على هذا الدليل، في أول الرسالة .
وكيف كان؛ فاطلاق اشتراط الايمان، مع استثناء من ذكر (١)؛ ليس بجيد.

(١) والمشهور اليوم أن يقال : « استثناء » ، بالمد ، غير أن مقصوده صحيح
أيضاً .

الخامس

في: النتيجة (١)

وحينئذٍ ، فاللآزم - على ماقرّرناه عنهم - اشتراطُ أحد الأمرين ، من الإيمان والعدالة، والانجبار بمرجّح؛ لا إطلاقُ اشتراطهما - أي: الإيمان ، والعدالة - ، المقتضي لعدم قبول رواية غير المؤمن مطلقاً؛ ولا يقولون به .

- ١ -

واقصد قومٌ منا، فاعتبروا سلامة السند من ذاك كله ، واقتصروا على الصحيح؛ ولا ريب أنه أعدل .

ولا يقدح فيه قولُ المحقّق في ردّه: من أن الكاذب قد يصدق، والفاسق قد يصدق^(٢)؛ وإن في ذلك طعنًا في علمائنا، وقدحاً في المذهب .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٦ ، لوحة أ ، سطر ١٢ ؛ ولا الرضوية .

(٢) والذي في الأساسية: ورقة ٤٦، لوحة ب، سطر ٤-٥ : «إن الكاذب والفاسق قد يصدق» ؛ غير أنه وضعت علامة على الباء ، من كلمة «الكاذب» ؛ وجعل مقابلها «قد يلصق» ، ثم همّشت بلفظة «صحيح» ؛ بل ، ذكر في الهامش الجانبي : عبارة «يصدق في المعتبر» ؛ وجعل فوقها رمز «ظ» ؛ وذلك يعني فيما يبدو : الظاهر يصدق كما في المعتبر .

على أن الشيء ذاته وقع في الرضوية : ورقة ٢٨، لوحة ب، سطر ٥ ؛ حيث شُطب في المتن على لفظ «يلصق» . وجعل مكانها في الهامش «يصدق» ، مذيّلة بالرمز «ظ» . وعلى هذا ، فالذي أثبتناه في المتن ؛ هو الذي يتفق والصحيح من جهة ، وسلامة السياق من جهة ثانية .

أما ما في المعتبر - صفحة : ٦ - فهو: بأن الفاسق والكاذب قد يصدقان .

إِذَا لَا مُصَنَّفٌ ، إِلَّا وَقَدْ يَعْمَلُ بِخَبَرِ الْمَجْرُوحِ ، كَمَا يَعْمَلُ بِخَبَرِ الْمَعْدُولِ ؛
وظاهراً ، أَنَّ هَذَا غَيْرُ قَادِحٍ .

- ٢ -

وَمَجْرَدُ احْتِمَالِ صَدَقِ الْكَاذِبِ ، غَيْرُ كَافٍ فِي جَوَازِ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ . مَعَ
النَّهْيِ عَنْهُ .

وَالْقَدْحُ فِي الْمَذْهَبِ غَيْرُ ظَاهِرٍ ؛ فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مِنْ أَصْحَابِنَا
- كَالسَّيِّدِ الْمُرْتَضَى وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ^(١) - ، مُصَنِّفَاتُهُمْ خَالِيَةٌ عَنْ خَبَرِ الثَّقَةِ ،
عَلَى وَجْهِ التَّقْلِيدِ ، فَضْلاً عَنْ الْمَجْرُوحِ ، إِلَى أَنْ يَبْلُغَ حَدَّ التَّوَاتُرِ .
وَالْمُصَنِّفَاتُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى أَخْبَارِ الْمَجْرُوحِينَ ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمُفْتِي
بِمُضْمُونِهَا .

- ٣ -

وَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ مِنْ تَجَاوُزِ ذَلِكَ ؛ فَالْعَمَلُ عَلَى خَبَرِ الْمُخَالَفِ الثَّقَةِ ، لَيْسَ
مِنْ ظَاهِرِ النَّهْيِ ، عَنْ قَبُولِ خَبَرِ الْفَاسِقِ ظَاهِراً ، وَمَنْعِ إِطْلَاقِهِ عَلَى الْمُخَالَفِ
مُطْلَقاً ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ^(٢) .
أَمَّا الْمَنْصُوصُ عَلَى ضَعْفِهِ ، فَلَا عُدْرَةَ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ ، كَمَا يَتَّفِقُ ذَلِكَ لِلشَّيْخِ
« رَحِمَهُ اللَّهُ » ، فِي مَوَارِدٍ كَثِيرَةٍ .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِحَقَائِقِ أَحْكَامِهِ .

(١) قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى : « أَعْلَمُ : أَنَّ الصَّحِيحَ : أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ عِلْمَهُ ،
وَإِنَّمَا يَقْتَضِي غَلْبَةَ الظَّنِّ بِصَدَقِهِ إِذَا كَانَ عَدْلًا ... » ، يُنْظَرُ : « الذَّرِيعَةُ إِلَى أَصُولِ الشَّرِيعَةِ » :
ق ٢ ، ص ٥٢٨ - ٥٥٥ .

وَيُنْظَرُ : مَقْدَمَةُ كِتَابِ « السَّرَائِرِ » ، لِابْنِ أَدْرِيسَ الْحَلِّيِّ .

(٢) كَمَا فِي : « الْحَقْلُ الثَّلَاثُ : فِي الْمَوْثُوقِ » ؛ يُنْظَرُ : « شَرْحُ الْبَدَايَةِ - الْبَابُ
الْأَوَّلُ - : ص ٨٦ - ٨٧ .

- ٤٦ -

المسألة الثانية

في : تشخيص عدالته

وفيها: أنظار

النظر الأول

في : العدالة المعتبرة

تُعرف العدالة المُعتبرة في الراوي (١) :

بتنصيب عدلين :

عليها (٢) .

-
- (١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٤٧ ، لوحة أ ، سطر ٣ - ٤ : « الثانية : تُعرف العدالة المُعتبرة في الراوي » ، فقط ؛ وكذا الرضوية .
- (٢) قال الطيبي : « تعرف العدالة بتنصيب عدلين عليها ، أو بالاستفاضة ؛ فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل ، أو غيرهم من العلماء ، أو شاع الثناء عليه بها ، كفى ؛ كمالك ، والسفيانين ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ؛ وأشباههم » ؛ « الخلاصة في أصول الحديث : ص ٨٩ .

وكما في : معارج الأصول : ص ١٥٠ ، ومنتقى الجمان : ١٤/١ .

أو بالاستفاضة :

بأن تشتهر عدالته ، بين أهل النقل ، أو غيرهم من أهل العلم ، كمشايعنا
السالفين ، من عهد الشيخ محمد بن يعقوب الكليني ، وما بعده ، إلى زماننا
هذا .

النَّظَرُ الثَّانِي

في: التزكية (١)

لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين؛ إلى تنصيبٍ على تزكية، ولا بيّنة على عدالة؛ لما اشتهر في كل عصر، من ثقتهم وضبطهم وورعهم، وزيادة على العدالة.

وإنما يتوقف على التزكية، غير هؤلاء من الرواة، الذين لم يشتهروا بذلك، ككثير ممن سبق على هؤلاء، وهم طرق الأحاديث المدوّنة في الكتب غالباً.

وفي الاكتفاء بتزكية الواحد العدل في الرواية: قول مشهور لنا ولمخالفينا؛ كما يُكتفى به - أي: بالواحد - في أصل الرواية. وهذه التزكية فرع الرواية؛ فكما لا يُعتبر العدد في الأصل، فكذا في الفرع (٢).

وذهب بعضهم: إلى اعتبار اثنين؛ كما في الجرح والتعديل، في الشهادات.

فهذا، طريق معرفة عدالة الراوي السابق على زماننا، والمعاصر: يثبت بذلك، وبالمعاشرة الباطنة المطلّعة على حاله، واتصافه بالملكة المذكورة.

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٧، لوحة أ، سطر ٧، ولا الرضوية.

(٢) ينظر: قواعد الحديث: ص ٥٩ - ٦٣، ١٧٠ - ١٧٢.

النَّظَرُ الثَّالِثُ

في : الضبط والإتقان (١)

وَيُعْرَفُ ضَبْطُهُ (٢) : بِأَن تَعْتَبَرُ رَوَايَتُهُ بِرَوَايَةِ الثِّقَاتِ ، الْمَعْرُوفِينَ بِالضَّبْطِ
وَالِإِتْقَانِ .

فَإِنْ وَافَقَهُمْ فِي رَوَايَاتِهِ غَالِبًا ، وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ بِحَيْثُ لَا يُخَالِفُهَا ،
أَوْ تَكُونُ الْمَخَالَفَةُ نَادِرَةً ، عُرِفَ حِينَئِذٍ كَوْنُهُ ضَابِطًا ثَبَاتًا .
وَإِنْ وَجَدْنَاهُ - بَعْدَ اعْتِبَارِ رَوَايَاتِهِ بِرَوَايَاتِهِمْ - كَثِيرَ الْمَخَالَفَةِ لَهُمْ ، عُرِفَ
اِخْتِلَالُهُ - أَيِ : اِخْتِلَالِ ضَبْطِهِ ، أَوْ اِخْتِلَالِ حَالِهِ فِي الضَّبْطِ - ، وَلَمْ يُحْتَجْ
بِحَدِيثِهِ (٣) .

وَهَذَا الشَّرْطُ ، إِنَّمَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ ؛ فِي مَنْ يَرُوي الْإِحَادِيثَ مِنْ حِفْظِهِ ، أَوْ
يُخَرِّجُهَا بِغَيْرِ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَصْنُفَاتِ .
وَأَمَّا رَوَايَةُ الْأُصُولِ الْمَشْهُورَةِ (٤) ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ وَهُوَ وَاضِحٌ .

(١) هَذَا الْعَنْوَانُ ؛ لَيْسَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَسَاسِيَةِ ، وَرَقَّةٌ ٧٤ ، لَوْحَةٌ ب ، سَطْرٌ ٤ ؛
وَلَا الرِّضْوِيَّةُ .

(٢) مَرْجِعُ الضَّمِيرِ : الرَّوَايِ الْمَعَاصِرِ ؛ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنَ النَّظَرِ السَّابِقِ .

(٣) قَالَ الطَّيْبِيُّ : « وَيُعْرَفُ ضَبْطُهُ : بِأَن يُعْتَبَرُ رَوَايَتُهُ بِرَوَايَاتِ الثِّقَاتِ ، الْمَعْرُوفِينَ
بِالضَّبْطِ وَالِإِتْقَانِ ؛ فَإِنْ وَافَقَهُمْ غَالِبًا ، وَكَانَتْ مَخَالَفَتُهُ نَادِرَةً ، عَرَفْنَا كَوْنَهُ ضَابِطًا ثَبَاتًا ؛ وَإِنْ
وَجَدْنَاهُ كَثِيرَ الْمَخَالَفَةِ لَهُمْ ، عَرَفْنَا اِخْتِلَالِ ضَبْطِهِ ، وَلَمْ يُحْتَجْ بِحَدِيثِهِ » ؛ « الْخُلَاصَةُ فِي
أُصُولِ الْحَدِيثِ : ص ٨٩ » .

(٤) كَالْكِتَابِ الْحَدِيثِيَّةِ الْمَتَدَاوِلَةِ الْمَشْهُورَةِ الْأَرْبَعَةُ : الْكَافِي ، وَمَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهَ ،

وَالْتَهْذِيبُ ، وَالِاسْتِبْصَارُ ؛ وَيُنْظَرُ : قَوَاعِدُ الْحَدِيثِ : ص ١٤١ - ١٥٤ .

لِكَيْلِ الثَّالِثَةِ

في : الجرح و التعديل

وفيها: أنظار

الأوّل

في: ذكر السبب مع أيهما

- ١ -

التعديل^(١): مقبول، من غير ذكر سببه، على المذهب المشهور؛ لأنَّ أسبابه كثيرة، يصعب ذكرها؛ فإنَّ ذاك يُحوِّج المعدِّل إلى أن يقول: لِمَ يفعل كذا؟ لِمَ يرتكب كذا؟ فعل كذا أو كذا؛ وذلك شاقٌّ جدًّا.

(١) الذي في النسخة الأساسية: ورقة ٤٧، لوحة ب، سطر ١١: «الثالثة: التعديل». فقط؛ وكذا الرضوية.

وَأَمَّا الْجَرَحُ، فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا مُفسَّرًا، مبيّنًا السبب الموجب له (١)؛ لاختلاف الناس فيما يوجب (٢).

فإنّ بعضهم، يجعل الكبيرة القادحة، ما تُوعَدُ عليها في القرآن بالنار؛ وبعضهم، يُعمِّم التوعّد؛ وآخرون، يُعمّون المتوعّد فيه بالكتاب والسنة؛ وبعضهم يجعلون جميع الذنوب كبار، وصِغر الذنوب وكبره عندهم اضافي (٣)؛ إلى غير ذلك من الاختلاف (٤).

(١) وفي الرضويّة : ورقة ٢٩، لوحة أ؛ سطر ١٧ : « مبيّن السبب الموجب له » .
(٢) قال ابن كثير : « والتعديل مقبولٌ ، ذُكر السبب أو لم يُذكر ، لأنّ تعداده يطول ، فقبل إطلاقه » .

بخلاف الجرح ، فإنّه لا يُقبلُ إِلَّا مُفسَّرًا ؛ لاختلاف الناس في الأسباب المُفسَّقة ؛ فقد يعتقد الجارح شيئاً مفسّقا ، فيضعفه ، ولا يكونُ كذا لك في نفس الأمر ، أو عند غيره ؛ فلهذا ، اشترط بيان السبب في الجرح » ؛ « الباعث الحثيث : ص ٩٤ » .

(٣) وفي الرضويّة : ورقة ٢٩، لوحة أ؛ سطر ٢١ : « وصِغِيرُ الذنبِ وكَبِيرُهُ » ؛ ويبدو أنّ النصّ أعلاه ؛ لو قيل فيه : « صِغَرُ الذنوبِ وكَبَرُها » ، لكان هو الصحيح المناسب .

(٤) يُنظر : الكفاية : ص ١٠٢ - ١٠٥ .

الثاني

في: السبب الجارح (١)

- ١ -

فربما أطلق بعضهم: القدح بشيء، بناءً على أمر اعتقده جارحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، أوفي اعتقاد الآخر، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه، أهو جرح أم لا؟
وقد اتفق لكثير من العلماء (٢)، جرح بعض، فلما استفسر، ذكر ما لا يصلح جارحاً.

- ٢ -

قبل لبعضهم: لم تركت حديث فلان؟ فقال: رأيت يركض على بردون.
وسئل آخر عن رجل من الرواة؟ فقال: ما أصنع بحديثه؛ ذكر يوماً عند حماد، فامنحط حماد (٣).

(١) هذا العنوان؛ ليس من النسخة الأساسية: ورقة ٤٨، لوحة أ، سطر ٦، ولا الرضوية.

(٢) والمشهور اليوم أن يقال: العلماء، بالمد، غير أن مقصوره صحيح أيضاً.

(٣) للتوسع ينظر: المجروحين: ٣٠/١، الكفاية: ص ١١١ - ١١٤، مقدمة

ابن الصلاح: ص ٢٢١ - ٢٢٢، والباعث الحثيث: ص ٩٤ «الهامش».

الثالث

في: أسباب التعديل (١)

ويُشكّل: بأنّ ذلك آتٍ في باب التعديل؛ لأنّ الجرح كما تختلف أسبابه؛ كذلك ، فالتعديل يتبعه في ذلك ؛ لأنّ العدالة تتوقّف على اجتناب الكبائر مثلاً .

فربّما ، لم يعدّ المعدّل بعض الذنوب كبائر ، ولم يقدح عنده فعلها في العدالة، فزكّى مرتكبها بالعدالة، وهو فاسق عند الآخر، بناءً على كونه مرتكباً لكبيرة عنده .

(١) هذا العنوان ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٨ ، لوحة أ ، سطر ١١ ، ولا الرضويّة .

الرابع

في : اعتبار التفصيل (١)

ومن ثمّ، ذهب بعضهم إلى اعتبار التفصيل فيهما .
ومن نظر إلى صعوبة التفصيل ونحوه، اكتفى بالاطلاق فيهما .
أما التفصيل، باختلاف الجرح والتعديل في ذلك ؛ فليس بذلك الوجه .
نعم ، لو عُلم اتفاق مذهب الجراح والمُعتبر - بكسر الباء - ؛ وهو :
طالب الجرح والتعديل ؛ ليعمل بالحديث أو يتركه ، في الأسباب الموجبة
للجرح ؛ بأن يكون اجتهداهما ، فيما به يحصل الجرح والتعديل ، واحداً ؛ أو
أحدهما مُقلداً للآخر ؛ أو كلاهما مُقلداً لمجتهد واحد ؛ اتجه الاكتفاء بالاطلاق
في الجرح كالعدالة .
وهذا التفصيل ، هو الأقوى فيهما .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٨ ، لوحة ب ، سطر ٣ ؛
ولا الرضوية .

الخاتمة

في: مشكلة بيان السبب (١)

واعلم، أنه يرد على المذهب المشهور - من اعتبار التفسير في الجرح - :
إشكالٌ مشهور .

من حيثُ: أن اعتماد الناس اليوم، في الجرح والتعديل ، [إنما هو] (٢)
على الكتب المصنفة فيهما؛ وقُلَّ ما يتعرَّضون فيها لبيان السبب؛ بل يقتصرون
على قولهم: فلانٌ ضعيف، ونحوه .

فاشترطُ بيان السبب، يُفضي إلى تعطيل ذلك ، وسدَّ باب الجرح في
الأغلب (٣) .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٨ ، لوحة ب ، سطر ١٠ ؛
ولا الرضوية .

(٢) هذه الجملة ؛ ليست من النسخة الأساسية : ورقة ٤٨ ، لوحة ب ، سطر ١٢ ؛
وإنما أرى ضرورة اضافتها ، كي يستقيم الخلل ، الذي حدث بفعل التوزيع .

(٣) يُنظر : الباعث الحثيث : ص ٩٤ - ٩٥ ، وتدريب الراوي : ص ١٢٢ ،
والخلاصة في أصول الحديث : ص ٩٠ ، ومقدمة ابن الصلاح : ص ٢٢٢ .

السادس

في: حلّ المُشكل (١)

وأُجيب: بأنّ ما أطلقه الجارحون في كُتُبهم « من غير بيان سببه، وإن لم يقتضِ الجرح، على مذهب مَنْ يُعتبر التفسير .

لكن، يوجب الرّيبة القويّة في المجروح كذا لك (٢)، المُفضية الى ترك الحديث الذي يرويه، فيتوقّف عن قبول حديثه، إلى أن تثبت العدالة، أو يُتبيّن زوال موجب الجرح .

ومن انزاحت عنه تلك الرّيبة، بحثنا عن حاله بحثاً، أوجب الثقة بعدالته؛ فقبلنا روايته - ولم نتوقّف - أو عدها (٣) .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسيّة : ورقة ٤٩ ، لوحة أ ، سطر ٢؛ ولا الرضويّة .

(٢) وفي الرضويّة : ورقة ٣٠، لوحة أ؛ سطر ٣ : « في المجروح لذلك » .

(٣) يُنظر: الباعث الحثيث : ص ٩٤ - ٩٥ ، وتدريب الراوي : ص ١٢٢، والخلاصة في أصول الحديث : ص ٩٠ .

قال ابن الصلاح : « ثم، مَنْ انزاحت عنه الرّيبة منهم » يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته ؛ قبلنا حديثه ولم نتوقّف .. » ؛ « مقدّمة ابن الصّلاح : ص ٢٢٢ » .

المسألة الرابعة

في : المعيار و التقديم

وفيها: أنظار

النظر الأول

في: شرط العدد (١)

يثبت الجرح في الرواة، بقول واحد كتعديله؛ أي: كما يثبت تعديله في باب الرواية بالواحد أيضاً، وقد تقدم على المذهب الأشهر .
وذلك، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، كما سلف ؛ فلم يشترط في وصفه، من جرح وتعديل؛ لأنه فرع، والفرع لا يزيد على أصله؛ بل، قد ينقص كما في تعديل شهود الزنا، فإنه يكتفى فيه باثنين دون أصل الزنا .
وأما ما خرج عن ذلك ، وأوجب زيادة الفرع - أعني : الجرح والتعديل -، على أصله ؛ كالاكتفاء في الدعوى بالشاهد واليمين دون التعديل .

(١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٤٩ . لوحة أ ؛ سطر ٨ : « الرابعة »
يثبت الجرح... » فقط ؛ وكذا الرضوية .

ومذهبُ بعضهم في الاكتفاء - بشاهدٍ واحدٍ ، في رؤية هلال رمضان؛
وشهادة الواحدة في: ربع الوصية ^(١)، وربع ميراث المستهل ^(٢) - بفدليل خارج،
ونصٍّ خاصٍّ ^(٣).

-
- (١) وفي الوسائل : ٢٦١ / ١٨ : «... قضى أمير المؤمنين «عليه السلام» : في وصية لم تشهدا إلا امرأة ، فقضى أن تُجاز شهادة المرأة في ربع الوصية » ؛ باب ٢٤ حديث ١٦ .
- (٢) للصوت الحاصل عند ولادته ، معتنِ حضرة عادةً ، كتصويت من رأى الهلال ؛ فاشتق منه ؛ يُنظر : « الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية : ١٤٤ / ٣ » .
- (٣) وفي الوسائل : ٢٥٩ / ١٨ : «... سألتُ أبا عبد الله «عليه السلام» عن رجل مات ، وترك امرأته وهي حامل ؛ فوضعت بعد موته غلاماً ، ثم مات الغلام بعدما وقع إلى الأرض ؛ فشهدت المرأة التي قبلتها أنه استهل وصاح حين وقع إلى الأرض ، ثم مات ؟

قال : على الامام أن يُجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام » ؛ باب ٢٤ حديث ٦ .

النَّظَرُ الثَّانِي

في: تقديم الجرح (١)

ولو اجتمع في واحد ، جرحٌ وتعديل ، فالجرحُ مُقدَّمٌ على التعديل ؛
وإن تعدَّد المعدِّل ، وزادَ على عدد الجارح ؛ على القول الأصح .
لأنَّ المعدِّلَ مُخْبِرٌ عما ظهر من حاله ؛ والجارح ، يشتمل على زيادة الإطلاء ؛
لأنَّه يُخْبِرُ عن باطنٍ خفيٍّ على المعدِّل ؛ فإنَّه لا يُعْتَبَرُ فيه ملازمته ، في جميع
الأحوال ؛ فلعله ارتكب الموجب للجرح في بعض الأحوال ، التي فارقه فيها ؛
هذا إذا أمكن الجمع ، بين الجرح والتعديل ، كما ذكروا .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٤٩ ، لوحة ب ، سطر ٤ ؛

ولا الرضوية .

النَّظَرُ الثَّالِثُ

في : ما لا يُمكن معه الجمع (١)

- ١ -

وإلاَّ يُمكن الجمع ؛ كما إذا شهد الجارح : بقتل انسانٍ في وقتٍ ؛ فقال المعدِّل : رأيتُه بعده حيًّا .

أو يقذفه فيه ؛ فقال المعدِّل : إنَّه كان ذاكَ الوقت نائماً أو ساكناً ؛ ونحو ذلك .

تعارضاً (٢) ؛ ولم يُمكن التقديم ، ولم يتمَّ التعليل الذي قدم به الجارح .

- ٢ -

ثمَّ ، وطلَّب الترجيح : إنَّ حصل المرجَّح ، بأن يكون أحدهما أضبط ، أو أروع ، أو أكثر عدداً ، ونحو ذلك ؛ فيُعمل بالراجح و يُترك المرجوح . فإنَّ لم يتَّفَق الترجيح ؛ وجبَ التوقُّف للتعارض ، مع استحالة الترجيح : من غير مرجَّح .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسيّة : ورقة ٤٩ ، لوحة ب ، سطر ١٠ ؛

ولا الرضويّة .

(٢) هذه اللفظة هي جواب الشرط لـ : « إلاَّ يُمكن الجمع » .

السؤال الخامسة

في : حدود الزكية

وفيها: أنظار

النَّظَرُ الْأَوَّلُ

في : تزكية الواحد

إذا قال الثقة (١): حدّثني ثقة ، ولم يُبينه ، لم يكفِ ذلك الإطلاق والتوثيق ، في العمل بروايته ؛ وإن اكتفينا بتزكية الواحد .

- ١ -

إذ لا بُدَّ ، على تقدير الاكتفاء بتزكيته ، من تعيينه وتسميته ؛ لينظر في أمره : هل أطلق القوم عليه التعديل ؟ أو تعارض كلامهم فيه ؟ أو لم يذكروه ؟ لجواز كونه ثقة عنده ؛ وغيره قد اطلع على جرحه ، بما هو جارحٌ عنده - أي : عند هذا الشاهد بثقته - ؛ وإنما وثّقه ، بناءً على ظاهر حاله ؛ ولو علِمَ به ، لِمَا وثّقه .

(١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٥٠ ، لوحة أ ، سطر ٣ : « الخامسة : إذا قال الثقة » ، فقط ؛ وكذا الرضوية .

- ٢ -

وأصالة عدم الجارح « مع ظهور تزكيته ، غير كافٍ في هذا المقام ؛ إذ لا بُدَّ من البحث عن حال الرواة « على وجه يظهر به أحد الأمور الثلاثة « من الجرح أو التعديل أو تعارضهما ، حيث يُمكن ؛ بل ، اضرا به عن تسميته ، مُريب في القلوب .

- ٣ -

نعم ، يكون ذاك القول منه ، تزكية ، للمروي عنه ؛ حيث يقصدها ؛ بقوله : حدَّثني الثقة ، إذ قد يُقصد به مُجرَّد الإخبار من غير تعديل ؛ فإنَّه قد يُتجوَّز في مثل هذه الألفاظ ، في غير مجلس الشهادة .

- ٤ -

و هل يُنزل الإطلاق على التزكية ؟ أم لا بُدَّ من استعلامه ؟ وجهان ؛ أجودهما : تنزيله على ظاهره ، من عدم مجازفة الثقة ، في مثل ذلك . وعلى تقدير تصريحه بقصد التزكية ، أو حمل الإطلاق عليها ؛ ينفع قوله مع ظهور عدم التعارض ، وإنَّما يتحقَّق ظهوره ، مع تعيينه بعد ذلك ، والبحث عن حاله ؛ وإلَّا ، فالاحتمال قائمٌ كما مرَّ .

النَّظَرُ الثَّانِي

في : كفاية قوله الثقة (١)

وذهب بعضهم إلى : الإكتفاء بذلك ، مالم يظهر المعارض أو الخلاف ؛ وقد ظهر ضعفه .

ومثله : «مالو قال : كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ فَهُوَ ثِقَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ ، ثُمَّ رَوَى عَنْ مَنْ لَمْ يُسَمَّ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَزْكَيًا لَهُ ، غَيْرَ أَنَّا لَا نَعْمَلُ بِتَرْكِتِهِ هَذِهِ» (٢) ، كما قرَّرناه (٣) .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٥٠ ، لوحة ب ، سطر ٦ ؛ ولا الرضوية .

(٢) قال الخطيب : «وهكذا إذا قال العالم : كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ فَهُوَ ثِقَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ . . . ، غَيْرَ أَنَّا لَا نَعْمَلُ عَلَى تَرْكِتِهِ» ؛ «الكفاية : ص ٩٢» ؛ وينظر : «مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٢٤» .

(٣) وفي الرضوية : ورقة ٣١ . لوحة أ ؛ سطر ٣ : «لَمَّا قرَّرناه» .

النَّظَرُ الثَّالِثُ

في : صحيحة العالم (١)

وقولُ العالم : هذه الرواية صحيحة ، في قوة الشهادة بتعديل رواتها ؛
فأولى بعدم الإكتفاء بذلك .

ولو روى العدل عن رجلٍ سمّاه ؛ لم تُجعل روايته عنه تعديلاً له ، على
القول الأصحّ ، بطريقٍ أولى ؛ لأنّه يجوزُ أن يروي عن غير عدلٍ ؛ وقد وقع
من أكثر الأَكابر ، من الرواة والمُصنِّفين ذلك ؛ خلافاً لِشذوذِ من المُحدِّثين ،
ذهبوا إلى اقتضاء ذلك التعديل .

وكذا عملُ العالم ، المُجتهد في الأحكام ، وفتياه لِغيره ، بفتوى على وفق
حديث ؛ ليس حكماً منه بصحّته ؛ ولا مخالفته له قدحاً فيه ، ولا في روايته (٢) .
لأنّه - أي : كلّ واحدٍ من العمل والمخالفة - : أعمُّ من كونه مُستنداً إليه ، أو
قدحاً فيه ؛ فيجوزُ في العمل : الاستناد إلى دليلٍ آخر ، من حديثٍ صحيحٍ أو
غيره ؛ وفي المخالفة : كونها لِشذوذه ، أو معارضته لِما هو أرجح منه ، أو
غيرهما .

والعامُّ لا يدلُّ على الخاصِّ .

وقد تقدّم الخلاف : في اشتراط عدالة الراوي مُطلقاً ؛ فلعله قبل رواية غير
العدل ، لِأمرٍ عارض .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسيّة : ورقة ٥٠ ، لوحة ب ، سطر ٨ ؛
ولا الرضويّة .

(٢) وفي الرضويّة : ورقة ٣١ ، لوحة أ ؛ سطر ٩ : « ولا في رواية » .

السؤال السادس

في بيان : الألفاظ المُستعملة



(١) في الجرح والتعديل
بين أهل هذا الشأن

لَمَّا كَانَ الْمُعْتَبَرُ عِنْدَنَا فِي الرَّأْيِ : الْعَدَالَةُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْمَلَكَةِ الْمَذْكُورَةِ ،
وَلَمْ نَكْتَفِ بِظَاهِرِ حَالِ الْمُسْلِمِ وَلَا الرَّأْيِ ؛ فَلَا بُدَّ فِي التَّعْدِيلِ ، مِنْ لَفْظٍ صَرِيحٍ
يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى .

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُحَدِّثُونَ وَعُلَمَاءُ الرِّجَالِ ، أَلْفَاظًا كَثِيرَةً فِي التَّزْكِيَةِ ، بَعْضُهَا
دَالٌّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَبَعْضُهَا أَعَمٌّ مِنْهُ ؛ فَحَنَّا نَذْكُرُهَا مَفْصَلَةً ، وَنَبَيِّنُ مَا يَدُلُّ
مِنْهَا عِنْدَنَا عَلَيْهِ ، وَمَا لَا يَدُلُّ ؛ فَنَقُولُ :

(١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٥١ ، لوحة أ ؛ سطر ٨ : « السادسة » ،
فقط ؛ وكذا الرضوية .

النَّظَرُ الْأَوَّلُ

في : ألفاظ التعديل

وفيه: حَقُولٌ

الحقلُ الأوَّلُ

في : الصريحة الدلالة

إنَّ ألفاظ التعديل الدالة عليه صريحاً هي :

[أ.] قول المعدِّل^(١) : هو عدلٌ ، أو هو ثقة^(٢) .

وهذه اللفظة ، وإن كانت مستعملة في أبواب الفقه ، أعم من العدالة ؛
لكنَّها هنا لم تُستعمل إلا بمعنى العدل ؛ بل ، الأغلب استعمالها خاصة .
وقد يتفق في بعض الرواة ، أن يُكرَّر في تركيبهم لفظة الثقة^(٣) ، وهو
يدلُّ على زيادة المدح .

[ب.] وكذا قوله : هو حجة ؛ أي ما يُحتجَّ به حديثه ؛ وفي إطلاق اسم
المصدر عليه ، مبالغة ظاهرة في الثناء عليه بالثقة .

(١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٥١ ، لوحة ب ؛ سطر ١ : « ألفاظ التعديل
الدالة عليه صريحاً قول المعدِّل » ، فقط ؛ وكذا الرضوية .

(٢) كما في ترجمة : ابراهيم بن سليمان ؛ « يُنظر : رجال النجاشي : ص ١١ » .

(٣) كما في ترجمة : ابراهيم بن مهزم الأسدي ؛ « يُنظر : رجال النجاشي : ص

والاحتجاج بالحديث ، وإن كان أعمّ من الصحيح ، كما يتفق بالحسن والموثق ؛ بل ، بالضعيف على ما سبق تفصيله ؛ لكن ، الاستعمال العرفي لأهل هذا الشأن ، لهذه اللفظة ، يدلُّ على ما هو أخصُّ من ذلك ، وهو التعديل وزيادة . نعم ، لو قيل : يُحتجُّ بحديثه ونحوه ، لم يدلُّ على التعديل ، لما ذكرناه ، بخلاف إطلاق هذه اللفظة على نفس الراوي ، بدلالة العرف الخاص .
[ج] وكذا قوله : هو صحيح الحديث ^(١) ، فإنه يقتضي كونه ثقة ضابطاً ، ففيه زيادة تزكية .

وما أدّى معناه : من الألفاظ الدالة على التعديل .

الحقل الثاني

في : غير الصريحة (٢)

أما قوله ^(٣) :

[أ.] مُتَقِنٌ، ثَبَتٌ ^(٤) ، حَافِظٌ ، ضَاطِطٌ ، يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ ، صَدُوقٌ - مبالغة في

(١) كما في ترجمة : إبراهيم بن نصر ، « يُنظر : رجال النجاشي : ص ١٥ » .
وقال أبو علي : « صحيح الحديث عند القدماء : هو ما وثقوا بكونه من المعصوم ، أعم من أن يكون الراوي ثقة أم لا » ، يُنظر : « منتهى المقال : » .
(٢) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٥١ ، لوحة ب ، سطر ١٣ ، ولا الرضوية .

(٣) مرجع الضمير : المعدل .

(٤) وفي الرضوية : ورقة ٣١ ، لوحة ب ، سطر ١١ : « وثبت » .
وقال الفيومسي : « ... والاسم : ثَبَتٌ بفتحين ؛ ومنه قيل للحجة : ثَبَتٌ ؛ ورجلٌ ثَبَتٌ - بفتحين أيضاً - : إذا كان عدلاً ضابطاً ، والجمع : أثبات ؛ مثل : سبب ، وأسباب » ؛
« المصباح المنير : ٩٩ / ١ » .

صادق -، محله الصدق - بالخبرية أو الإضافة على التوسع -، يُكتب حديثه،
يُنظر فيه - أي : في حديثه ؛ بمعنى : أنه لا يطرح ؛ بل، يُنظر فيه ويُختبر حتى
يُعرف فلهذه يُقبل -، لا بأس به - بمعنى أنه ليس بظاهر الضعف (١) - .

وقد اتفق هذا الوصف لجماعة ؛ منهم : أحمد بن أبي عوف البخاري (٢)
وابنه محمد (٣)؛ وذكرهما العلامة في قسم من يعتمد على روايته .

[ب.] شيخ جليل ، صالح الحديث مشكور ، خير فاضل .
[وقد] اتفق هذا الوصف لجماعة ؛ ك : إبراهيم ابن أبي الكرام (٤) ،
والباس الصيرفي (٥) ، وبيان الجزري (٦) ، وعلي بن قتيبة القتيبي (٧) ،

(١) للتوسع ؛ يُراجع : منتهى المقال : ص ١٣ ، توضيح المقال : ص ٣٦ ،
الرواشح السماوية : ص ٦٠ ، مقياس الدابة : ص ١٠٦ - ١٣١ ، ميزان الاعتدال :
٣/١ ، علوم الحديث لابن الصلاح : ص ١١٠ ، الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي : ١/١
٥ - ٧ ، تدريب الراوي : ص ٢٣٢ .

(٢) قال العلامة « ده » : يُكنى : أبا عوف ، من أهل بخارى ، لا بأس به ؛
« خلاصة الأقوال في معرفة الرجال : ص ١٨ » .

(٣) يُنظر : خلاصة الأقوال في معرفة الرجال : ص ١٤٨ .

(٤) قال العلامة : « ... ؛ كان خيراً ، روى عن الرضا عليه السلام » ؛ « خلاصة
الأقوال : ص ٦ » .

(٥) قال العلامة : « ... ؛ خير ، من أصحاب الرضا عليه السلام » ؛ « خلاصة
الأقوال : ص ٢٣ » .

(٦) قال العلامة : « ... ؛ كان خيراً فاضلاً » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ٢٨ » .

(٧) قال العلامة : « علي بن محمد بن قتيبة ؛ ويعرف بـ : القتيبي ... ، فاضل » ؛

« خلاصة الأقوال : ص ٩٤ » .

وعبد الرحمان بن عبد ربّه (١)، وعنبسة العابد (٢)، والقاسم بن هشام (٣)،
وقيس بن عمار (٤).

[ج] ومنهم من جُمِعَ له بين اللفظين : خاصّ : ك : حيدر بن شعيب
الطالقاني (٥)؛ ممدوح ، ك : محمد بن قيس الأسدي (٦)؛ زاهد عالم ، ك :
ابراهيم بن علي الكوفي (٧).

[د] وأولى بالحكم مالمو أنفرد أحدهما :
صالح ؛ ك : ابراهيم بن محمد الخثلي (٨)؛ وأحمد بن عايد (٩)؛

(١) قال العلامة : « ... ؛ إنه خير فاضل ... » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ١١٣ .

(٢) قال العلامة : « ... ؛ كان خيراً فاضلاً ... » ؛ « خلاصة الأقوال :

ص ١٢٩ .

(٣) قال العلامة : « ... ؛ فاضلاً خيراً ... » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ١٣٤ .

(٤) قال العلامة : « قيس بن عمار بن حبان قريب الأمر) ؛ « خلاصة الأقوال :

ص ١٣٥ .

وعليه فجعله من حملة أوصاف القرع « ب » ، اشتباه .

(٥) قال العلامة : « حيدر بن شعيب الطالقاني خاصي » ؛ « خلاصة الأقوال :

ص ٥٨ .

(٦) قال النجاشي : « وكان خصيصاً بـ : عمر بن عبد العزيز ، ثم يزيد بن عبد

الملك ... ؛ وكان خصيصاً ممدوحاً ... » ؛ « رجال النجاشي : ص ٢٢٦ .

(٧) قال العلامة : « ... ؛ زاهد عالم ... » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ٧ .

(٨) قال العلامة : « ... ؛ وكان رجلاً صالحاً » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ٧ .

(٩) وفي الرضويّة : ورقة ٣١ ، لوحة ب ، سطر ٢١ : « عابد » ، وهو اشتباه

بالأكيد ؛ قال الكشي : « ... ؛ صالح » ؛ « اختيار معرفة الرجال : ص ٣٦٢ .

وشهاب بن عبد ربّه . وأخويه عبد الخالق ووهب (١).
قريب الأمر ؛ ك : الربيع بن سليمان (٢) ، ومصبّح بن الهلّام (٣) ،
وهيثم ابن أبي مسروق النهدي (٤).

مسكون إلى روايته ؛ ك : محمّد بن بدران (٥).

الحَقْلُ الثَّالِثُ

في : علة نقصان الدّالة (٦)

فالأقوى في جميع هذه الأوصاف : عدم الاكتفاء بها في التعديل ، وإن
كان بعضها أقرب إليه من بعض ؛ لأنها أعمّ من المطلوب ، فلا تدلّ عليه .
[أ.] أمّا الأربعة الأولى ، فظاهر ؛ لأنّ كل واحد منها ، قد يُجامع الضعف ،
وإن كان من صفات الكمال .

(١) قال الكشي : « شهاب وعبد الرحمن وعبد الخالق ووهب ، ولد عبد ربّه ،
من موالى بني أسد ، من صلحاء الموالى » ؛ « اختيار معرفة الرجال : ص ٤١٣ » .
(٢) قال العلامة : « . . . » وهو قريب الأمر في الحديث ؛ « خلاصة الأقوال :
ص ٧١ » .

(٣) قال العلامة : « . . . » ؛ « قريب الأمر » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ١٧٣ » .
(٤) وفي الرضوية : ورقة ٣٢ ، لوحة أ؛ سطر ٢ : « الهندية » ؛ وهو اشتباه
بالتأكيد .

وقال العلامة عن النهدي : « . . . » ؛ « قريب الأمر » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ١٧٩ » .

(٥) قال العلامة : « يُسكن إلى روايته » ؛ « خلاصة الأقوال : ص ١٦٣ » .

(٦) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٥٢ ، لوحة ب ، سطر ٢ ؛
ولا الرضوية .

[ب.] وأما الاحتجاج بحديثه؛ فقد عرفت أنه قد يتفق بالضعيف ، فضلاً عن الحسن و . تـ ربه .

[ج.] وأما الوصف بالصدق بلفظيه^(١)؛ فقد يُجامع عدم العدالة أيضاً ؛ إذ شرطها الصدق مع شيءٍ آخر .

[د.] وأما كتبه حديثه والنظر فيه^(٢)؛ فظاهر أنه أعم من المطلوب ؛ بل ، ظاهر في عدم التوثيق .

[هـ.] وأما نفي البأس عنه؛ فقريب من الخير؛ لكن ، لا يدلُّ على الثقة؛ بل ، من المشهور: أن نفي البأس يُوهم البأس^(٣) .

وأما ما نُقِلَ عن بعض المُحدِّثين ، من أنه إذا عبَّر به ، فمراده الثقة؛ فذاكَ أمرٌ مخصوصٌ باصطلاحه لا يتعداه ، عملاً بمدلول اللفظ^(٤) .

[و.] وأما شيخ؛ فإنه وإن أُريدَ به: التقدّم في العلم^(٥)، ورياسة الحديث ؛ لكن ، لا يدلُّ على التوثيق ، فقد تقدّم فيه من ليس بثقة^(٦) .

(١) وفي الرضويّة : ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٧ : « والوصف بالصدق بلفظيه » .

(٢) وفي الرضويّة: ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٨ : « وما كتبت حديثه » ، بالتاء

الطويلة .

(٣) وفي الرضويّة : ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٩ : « وأما نفي البأس يُوهم البأس؛

وليس من شكّ في أن هناك سقط ، يبدأ من لفظة « عنه » ، ويستمرّ إلى البأس الثانية .

(٤) قال ابنُ معين : إذا قلتُ : « ليس به بأس » ؛ فهو : ثقة .

وقال ابنُ أبي حاتم : « إذا قيل : صدوق ، أو محله الصدق . أو لا بأس به ؛

فهو : بمن يُكتب حديثه ويُنظر فيه » ؛ كما في : « الباعث الحثيث : ص ١٠٦ » .

(٥) وفي الرضويّة : ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ١٢ : « التقديم في العلم » .

(٦) وفي الرضويّة : ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ١٢ : « فقد يُقدّم فيه من ليس بثقة » .

[ز.] ومثله: جليل .

[ح.] وأما صالح الحديث؛ فإنَّ الصَّلاح أمرٌ إضافيٌّ؛ فالموثَّق بالنسبة إلى الضعيف صالح ، وإن يكن صالحاً بالنسبة إلى الحسن والصحيح ؛ وكذا الحسن بالاضافة إلى مافوقه ومادونه .

[ط.] وأما المشكور، فقد يكون الشُّكران على صفاتٍ، لا تبلغ حدَّ العدالة ولا تدخل فيها .

[ي.] وكذا خيّر، مع احتمال دلالة هاتين^(١) على المطلوب .

[ك.] وأما الفاضل؛ فظاهرٌ عمومُه؛ لأنَّ مرجع الفضل إلى العلم؛ وهو يُجامع الضعف بكثرة .

[ل.] وأما الخاصّ؛ فمرجع وصفه إلى الدخول مع إمامٍ مُعيَّن ، أو في مذهبٍ مُعيَّن ، وشدّة التزامه به أعمُّ من كونه ثقة في نفسه ، كما يدلُّ عليه العُرف .

وظاهرٌ كون الممدوح أعمّ؛ بل، هو إلى وصف الحسن أقرب . وكذا، الوصف بالزهد والعلم والصَّلاح^(٢)، مع احتمال دلالة الصَّلاح على العدالة وزيادة؛ لكنّ فيه، أنّ الشرط مع التعديل الضبط، الذي من جملته عدم غلبة النسيان؛ والصَّلاح يُجامعه أكثرياً .

[م.] وأما قريب الأمر؛ فليس بواصلٍ إلى حدِّ المطلوب^(٣)؛ وإلاّ، لما كان

(١) هاتين : إشارة إلى صفتي المشكور والخير؛ غير أنّي بُغية التوضيح أكثر ، فصلتُ بينهما أبجدياً .

(٢) وفي الرضويّة : ورقة ٣٢، لوحة أ؛ سطر ٢١ : « بالزهد أو بالعلم والصَّلاح » .

(٣) وفي الرضويّة : ورقة ٣٢، لوحة ب؛ سطر ٣ : « المط... » ، وهو رمز

اختصارٍ لِلنَّظَرِ « المطلوب » .

قريباً منه؛ بل، ربّما كان قريباً إلى المذهب، من غير دخول فيه رأساً .
[ن] والمسكون إلى روايته، قريبٌ من صالح الحديث .

الحَقْلُ الرَّابِعُ

في: خلاصة التعديل (١)

فقد ظهرَ أنَّ شيئاً من هذه الأوصاف، ليس بصريحٍ في التعديل، وإن كان بعضها قريباً منه .

نعم، كُلُّ واحدٍ منها يُفيد المدح، فيلحق حديثه - أي: حديث المُتَّصِف بها - بالحسن، لِمَا عرفت مِن أنَّه رواية الممدوح من أصحابنا، مدحاً لا يبلغ حدَّ التعديل ؛ هذا ، إذا عُلِمَ كون الموصوف بذلك من أصحابنا .
أمّا مع عدم العلم ؛ فيشكل بأنّه قد يُجامع الانصاف ببعض المذاهب الخارجة عنا؛ خصوصاً مَنْ يدخل في حديثنا، كالواقفيّ والقطعيّ .

الحَقْلُ الْخَامِسُ

في: منحى الجمهور (٢)

وأمّا الجمهور؛ فَمَنْ لا يعتبر منهم في العدالة تحقّقها ظاهراً؛ بل، يكتفي - في المُسَلِّم - بها، حيث لا يظهر خلافها ، فيكتفي بكثيرٍ من هذه الألفاظ في التعديل؛ خصوصاً مثل : العالم، والمُتَقِن ، والضابط، والصالح، والفاضل ، والصدوق، والثبّت .

هذا ما يتعلق بألفاظ التعديل .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية ؛ ورقة ٥٣ ؛ لوحة ب ، سطر ٢ ؛

ولا الرضويّة .

(٢) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية ؛ ورقة ٥٣ ، لوحة ب ، سطر ٨ ؛

ولا الرضويّة .

النَّظَرُ الثَّانِي

في : الفاظ الجرح (١)

والفاظ الجرح مثل : ضعيف ؛ كذاب ؛ وضاع للحديث من قبل نفسه - أي : يختلفه ويكذبه - ؛ غال^(٢) ؛ مضطرب الحديث ؛ منكروه^(٣) ؛ لئنه - أي : يتساهل في روايته عن غير الثقة - ؛ متروك في نفسه أو متروك الحديث ؛ مرتفع القول - أي : لا يُعتبر قوله ولا يُعتمد عليه - ؛ متهم بالكذب أو الغلو ؛ أونحوهما من الأوصاف القاذحة ؛ ساقط في نفسه أو حديثه ؛ واه ؛ اسم فاعل من وهى - أي : ضعف في الغاية ؛ تقول : وهى الحائط : إذا ضعف وهم بالسقوط ؛ وهو كناية عن شدة ضعفه ؛ وسقوط اعتبار حديثه - ؛ لاشيء - مبالغة في نفي اعتباره - ؛ أو لاشيء معتد به ؛ ليس بذاك الثقة ، أو العدل ، أو الوصف المُعتبر في ذاك ؛ ونحو ذاك (٤) .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٥٣ ، لوحة ب ، سطر ١٢ ؛ ولا الرضوية .

(٢) وفي الرضوية : ورقة ٣٢ ، لوحة ب ؛ سطر ١٤ : « يختلفه كذباً ، غالي » .

(٣) نقل ابن القطان : أن البخاري قال : « كُلُّ مَنْ قُلْتُ فِيهِ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ، فَلَا

تحل الرواية عنه » ؛ كما في « ميزان الاعتدال : ٥ / ١ » .

(٤) ينظر : الرواشح السماوية : ص ٦٠ ، وتدريب الراوي : ص ٢٣٣ ، والخلاصة

في أصول الحديث : ص ٩٢ ، ومقدمة ابن الصلاح : ص ٢٣٩ .

السؤال السابع

في : مَن اختلط و خلط (١) .

- - -

مَنْ خَلَطَ بَعْدَ اسْتِقَامَتِهِ :

بخرقٍ - بضمّ الخاء فسكون الراء - : وهو الحق وضعف العقل (٢) .
وفسق؛ كالواقفة بعد استقامتهم، في زمن الكاظم عليه السلام؛ والفتحية كذلك،
في زمن الصادق عليه السلام .

(١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٥٤ ، لوحة أ ؛ سطر ٧ : « السابعة » ، فقط، ولا الرضوية .

(٢) قال الأستاذ صُبحي السامرائي : أَلَفَ العلماءُ في تراجم مَنْ اختَلَطَ من الرواة ، كبرهان الدين سبط ابن العجمي ؛ وكتابه : « الاغتباط بِمَنْ رُمِيَ بالاختلاط » . طبع حلب .

وكتاب : « الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات » ، مخطوط ،
نسخة منه في المكتبة القادرية ، في بغداد ، بخط المصنّف ، يُنظرهامش : « الخلاصة في
أصول الحديث : ص ٩٣ » .

وكمحمد بن عبد الله أبي المفضل؛ ومحمد بن علي الشلمغاني^(١)؛
وأشباههم.

وغيرهما من القوادح.

- ٢ -

يُقبل ما روي عنه قبل الاختلاط ، لاجتماع الشرائط ، وارتفاع الموانع .
ويُردُّ : ما روي عنه بعده ، وماشكَّ فيه هل وقع قبله أو بعده ، للشك في
الشرط ، وهو العدالة ، عند الشك في التقدم والتأخر .

(١) في الروضة البهية : ١٣٩ / ٣ - ١٤٠ : « ومن نقل عن الشيعة جواز الشهادة
بقول المدعي إذا كان أخاً في الله معهود الصدق ، فقد أخطأ في نقله ؛ لإجماعهم على
عدم جواز الشهادة بذلك .

نعم ، هو مذهب محمد بن علي الشلمغاني العزاقرى - نسبة إلى أبي العزاقر بالعين
المُهْمَلَة والزاي والقاف والراء أخيراً - من الغلاة لعنه الله .

ووجه الشبهة على من نسب ذلك إلى الشيعة : أن هذا الرجل الملعون ، كان منهم
أولاً ، وصنّف كتاباً سمّاه كتاب « التكليف » ، وذكر فيه هذه المسألة ، ثم غلب وظهت
منه مقالات مُنكَرَة ، فتبرأت الشيعة منه ، وخرج فيه توقيعات كثيرة من الناحية المقدّسة ،
على يد أبي القاسم بن روح وكيل الناحية ، فأخذ السلطان وقتله ؛ فمن رأى هذا الكتاب
- وهو على أساليب الشيعة وأصولهم - توهم أنه منهم ، وهم بريئون منه ؛ وذكر الشيخ
المفيد - رحمه الله - : أنه ليس في الكتاب ما يخالف سوى هذه المسألة .

وبالمناسبة : فهناك كتاب « فصل القضا في الكتاب المُشتهر بفقهِ الرضا » ، تأليف
أبي محمد الحسن بن الهادي صدر الدين الكاظمي (١٣٥٤) .

يُثبت فيه أن الكتاب المُشتهر بـ « فقه الرضا » ، هو كتاب « التكليف » للشلمغاني ،
تمّ في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٢٣ هـ ؛ توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة السيد النجومي
في كرمانشاه ، كما في دليل المخطوطات : ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

ولعله من المناسب - حول لائحة اتهام الشلمغاني - مراجعة « معجم الأدباء :

و إنما يُعلمُ ذاكَ: بالتأريخ ؛ أو بقول الراوي عنه: حدَّثني قبل اختلاطه؛
ونحو ذاك .

ومع الاطلاق وعدم التأريخ ، يقع الشكّ ، فيردُّ الحديث .

السؤال الثالث عشر

في : قواعد القبول



وفيها: أنظار

النظر الأول

في: منكر الرواية (١)

إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ، ورجع المروي عنه في ذلك الحديث ،
فنفاه و أنكر روايته ، فإن كان جازماً بنفيه ، بأن قال : ما رواه - على وجه
القطع - ، أو كذب عليّ ، ونحوه ؛ تعارض الجزمان ، والجاحد هو الأصل .
فحينئذ ، وجب ردّ الحديث ، ثم لا يكون ذلك جرحاً للفرع ؛ ولا يقدح
في باقي رواياته عنه ، ولا عن غيره .

و إن كان مكذباً لشيخه في ذلك ؛ اذ ليس قبول جرح شيخه له ، بأولى
من قبول جرحه لشيخه ، فتساقطا .

(١) الذي في النسخة الأساسية : ورقة ٥٤ ، لوحة ب ، سطر ٣ : « الثامنة » .
فقط ؛ ولا الرضوية .

النَّظَرُ الثَّانِي

في: غير المنكر (١)

وإن لم يُنكر الرواية ؛ ولكن قال : لا أعرفه ، أو لا أذكره^(٢) ، ونحوه ؛ لم يُقدَح في رواية الفرع على الأصح ؛ إذ لا يدلُّ ذلك عليه بوجه ؛ لاحتمال السهو والنسيان من الأصل ، والحال أنَّ الفرع ثقة جازم ، فلا يُردُّ بالاحتمال . بل ، كما لا تبطل رواية الفرع ، ويجوز لغيره أن يروي عنه بعد ذلك ، يجوز للمروي عنه أولاً - الذي لا يذكر الحديث - روايته ، عمن ادعى أنه سمعه منه ؛ فيقول - هذا الأصل الذي قد صار فرعاً ، إذا أراد التحديث بهذا الحديث - : حدَّثني فلانٌ عنِّي : أنَّني حدَّثته عن فلانٍ ، بكذا وكذا .

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية ؛ ورقة ٥٤ ، لوحة ب ، سطر ٩ ؛

ولا الرضوية .

(٢) والذي في الرضوية ؛ ورقة ٣٢ ، لوحة أ ؛ سطر ١٢ : « ولا أذكره » .

النَّظَرُ الثَّالِثُ

في : الاحاديث المنسية (١)

- ١ -

وقد وقع من ذلك جملة أحاديث، لإكابر نسوها بعدما حدثوا بها .
منها حديث: ربيعة عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، رفعه إلى النبي
«صلى الله عليه وآله» : «أنه قضا بشاهد ويمين» (٢).
قال عبدالعزيز بن محمد: «لقيت سهيلاً فسألته عنه، فلم يعرفه»، وكان يقول
بعد ذلك: حدثني ربيعة عني عن أبي، ويسوق الحديث (٣).

(١) هذا العنوان ؛ ليس من النسخة الأساسية : ورقة ٥٥ ، لوحة ب ، سطر ٣ ،
ولا الرضوية.

(٢) المشهور اليوم أن يكتب : « قضي » ، بالالف المقصورة ؛ غير أن الامتثال ،
لقاعدة وجوب مطابقة المكتوب ، لما هو منطوق ، لا يمنع من ذلك .

(٣) قال الحافظ ابن كثير: « ١٠٠ » ؛ وكحديث ربيعة عن سهيل بن أبي صالح ، عن
أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قضى بالشاهد واليمين ؛ ثم نسي سهيل ، لآفة حصلت له ؛ فكان
يقول : حدثني ربيعة عني « ؛ « الباعث الحثيث : ص ١٠٣ » ؛ وينظر : صحيح مسلم :
٧٩٣/٢ ؛ ورواه أيضاً عن ابن عباس كما في : ١٣٣٧/٣ ؛ وينظر: سنن أبي داود :
٤١٩/٣ ؛ ومقدمة ابن الصلاح : ص ٢٣٤ .

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: « ربيعة ؛ يعني : ابن أبي عبد الرحمن ، الملقب
بالرأي » ؛ « الباعث الحثيث : ص ١٠٣ - الهامش رقم ٣ » .

- ٢ -

وقد جمعها - أي: تلك الأحاديث، التي نسبها راويها^(١)، ورواها عن رواها عنه - بعضهم؛ وهو الخطيب البغدادي، في كتاب مفرد^(٢).

- ٣ -

وبالجُملة، فالمانع مفقود، والمقتضي للقبول موجود، وصيرورة الأصل فرعاً غير قادح بوجه؛ والله تعالى أعلم^(٣).

(١) وفي الرضوية: ورقة ٣٣، لوحة ب، سطر ١: «رواتها»؛ وقد ذكر في الهامش لفظ «راويها»؛ وكتب فوقها: «ل»، إشارة إلى نسخة بدل.

(٢) قال الأستاذ صبحي السامرائي: «لم أقف على كتاب الخطيب؛ بل، وقفت على كتاب «تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي»، للسيوطي، مخطوط في الظاهرية؛ وقد ذكر السيوطي: أنه لخصه من كتاب الخطيب»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٦ - الهامش رقم ١٣٨».

(٣) قال الطيبي: «إذا روى ثقة حديثاً، ورجع المروي عنه فنفاه، فإن كان جازماً بنفيه بأن قال: ماريته، أو كذب علي، أو نحوه، وجب رد ذلك الحديث، ولا يقدح ذلك في باقي روايته».

فإن قال: لا أعرفه، ولا أذكره، أو نحوه؛ لم يقدح ذلك في هذا الحديث أيضاً على المختار.

ومن روى حديثاً، ثم نسيه؛ لم يسقط العمل به عند جمهور: المحدثين، والفقهاء، والمتكلمين.

وقال بعض أصحاب أبي حنيفة: يجب إسقاطه؛ وبنوا عليه ردّهم حديث: «إذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل»؛ «الخلاصة في أصول الحديث: ص ٩٦».

غير أن الأستاذ السامرائي علق على الحديث بقوله: «رواه أبو داود: ج ٢ ص ٣٠٩، والترمذي: تحفة الأحوزي: ج ٤ ص ٢٢٨؛ وقال: حديث حسن».

- ٨٢ -

الكتابُ القادمُ إنشاءً لله

مبادئ الوصول

إلى علم الأصول

العلامة الحلي

أبو منصور جمال الدين الحسن بن يوسف

٦٤٨ هـ - ٧٢٦ هـ

بِشْرَى سَائِرَةِ

بِحَمْدِ اللَّهِ وَمِنْهُ فَقَدْ وَفَّقْتَ مَكْتَبُنَا
فِي افْتِتاحِ جَنَاحِهَا الْخَاصِّ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
فِي عِيدِ الْغَدِيرِ الْأَخْرَسَةِ ١٤٠٣ هـ وَهِيَ تَامِلٌ أَيْضًا
أَنْ يَسْتَمِرَّ ذَلِكَ احْتِفَالًا سَنَوِيًّا وَعَلَى صَبْعِيْدٍ عَالِمِيٍّ
مَعَ إِعَادَةِ طَبْعِ نُسْخِ ثَمِينَةٍ مِنْهُ وَإِخْرَاجِهَا إِلَى
مُحِبِّي الْفُرْقَانِ بِمُنَاسَبَةِ مَوَالِيدِ الْمُعْصُومِينَ
مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.